أثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة

Impact of Drug Addiction on Economic Security in Basrah

المدرس المساعد باسمة كزار حسن

Asst.lect.basima kzar hasan

جـامـعة البصـرة/ مركز دراسات البصرة

الملخص

تعد ظاهرة المخدرات آفة اجتماعية خطيرة تعطل القدرات البشرية، وتبدد فرص النمو، والرفاه الاقتصادي،إذ غدت هذه الظاهرة ذات أبعاد اقتصادية، واجتماعية تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية،نظراً لما تتعرض لها محافظة البصرة من مشكلة حقيقية باتت تهدد آمنها الاقتصادي ووضعها الأمني بشكل ملحوظ، ولا شك إن مشكلة المخدرات تحدث أضراراً اقتصادية بالغة لمن يتعاطاها أو يتاجر فيها،وتنعكس هذه الأضرار الاقتصادية على أسرة المتعاطي،وعلى المجتمع الذي يحيط به بصورة مباشرة أو غير مباشرة .فضلاً عن الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى خسائر غير منظورة ولكنها كبيرة على المدى البعيد.

فقد تناولت في بحثي كل ما يتعلق بالمخدرات، من تعريفها، وأسباب انتشارها، ونحاول في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على مشكلة تعاطي المخدرات في البصرة وبيان أثأرها الاقتصادية على محاور ومقومات الاقتصاد والأمن البصري .

وأخيراً تضمن البحث قائمة بالمصادر التي اخذت منها الباحثة وملخصاً باللغة الانكليزية،وقد حاولت الباحثة في هذا البحث الربط بين جانبيها النظري والميداني من اجل الخروج بدراسة متكاملة من الجوانب كافة.

Abstract

Addiction is a grave social malady that disfunctions the human abilities and wasts opportunities of economic development and welfare .It has economic and social dimensions that clearly reflect disability in the economic structures .Basrah is confronting this problem that is threatening its economic security and its security in general because of the great economic domages it causes to the adductors and the sellers.These domages directly and indirectly affect the addictores family and society.Besides,it inflicts heavy losses to the national economy .same of them are invisible lang-run losses .

The research studies drugs concerning their definition، reasons of use.particularly,the problem in basrah is highlighted and the economic impact on factors and elements of economy and security in basrah is investigated .

The researcher arrived at some conclusions.A list of the consulted references and an abstract in English were also provided.As awhole,the researcher made a link between the theoretical aspect and the field work .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المقدمة

لم تعد مشكلة المخدرات وانتشارها بين فئة الشباب مشكلة سلوكية فقط ،إنما امتدت أثارها على المستوى الاقتصادي،والصحي، والسياسي[١] إذ إن ظاهرة المخدرات آفة اجتماعية خطيرة تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو،والرفاه الاقتصادي،إذ غدت هذه الظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية.ومن المعروف إن المِخدرات تعد من المشكلات الخطيرة التي تواجه مجتمعنا البصري.

أشارت معظم الدراسات إلى أن ما ينجم عن الوقوع في آفة المخدرات قد يتعدى الشخص ذاته ويتصل بالآثار الاقتصادية، والسياسية ،والأمنية،وهو الأمر الذي بات في ارتفاع مضطرد وبالغ الخطورة ،وأصبحت آفة المخدرات من الظواهر الخطيرة في هذا القرن.كما توصلت معظم الدراسات المعاصرة إلى أن الوفاة بسبب الجرعة الزائدة من المخدرات تأتي في المرتبة الثالثة كسبب للوفاة بعد أمراض القلب والسرطان.

ومما لاشك فيه أن مشكلة المخدرات أخذت حيزاً كبيراً داخل المجتمع البصري ،وأخذت تحصد جميع الفئات العمرية بدءاً بالأحداث مروراً بالشباب وحتى فئة كبار السن ،ونحن يجب أن نذكر هنا بإن هذه المشكلة لم تكن موجودة في البصرة بهذا الشكل المخيف كما هي عليه الآن ،فبعد عام (٢٠٠٣م) توسعت هذه المشكلة وأثرت في كثير من الناس بحيث تضافرت عوامل ،وأسباب عدة في تشكيل مشكلة المخدرات.أن مسؤوليتنا تحتم علينا المساهمة في إنقاذ حياة الكثير من شبابنا الذين قد تلتهمهم هذه الآفة الفتاكة والتي نشرع أن من واجب الجميع أفراد ومؤسسات الوقوف جدياً أمامها.

ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة نحاول أن نؤدي جزء من دورنا في تحمل مسؤولية مواجهة هذه الظاهرة وتجنيب الشباب شرورها.من خلال إلقاء الضوء على حجم المشكلة في البصرة، بشكل خاص ،والعراق بشكل عام ،ومحاولة الوقوف على أسباب بروزها ،وانتشارها،ومن ثمّ نتناول بعض التصورات ،والمقترحات العملية التي نراها أكثر فعالية وتأثيراً لمواجهة هذا الشر الذي يهدد حياة الكثيرين، ويهدد مصلحة المواطن والمجتمع ككل. من أجل الوصول إلى الهدف فقد استندنا على المعلومات والبيانات المتعددة الجوانب والمختلفة المصادر رسمية ،وغير رسمية.وقد تم تحليل هذه البيانات وصنفت بجداول وحللت تلك البيانات وتوصلنا إلى نتائج.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مشكلة البحث

لقد عانى العالم من ويلات المخدرات على مدى السنوات الماضية ،وقد ذكرت تقارير فرنسية أن المشروبات الكحولية هي السبب وراء(٤٠)% من حوادث المرور سنوياً في فرنسا مسببه خسائر قوامها خمسة الاف ضحية [١]،وفي تقرير لجنة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية تبين بأن امريكا تفقد سنوياً ما يزيد عن (٢٧٠٠٠) دولار في قطاع الإنتاج وحدة [٢].وفي البصرة أعلن عن انتشار المخدرات، وإن نسبة الإدمان على المخدرات في البصرة في تزايد .إذ حصلت الباحثة على إحصائية رسمية من وزارة الصحة توضح أعداد مستخدمي المخدرات.ونظراً لزيادة معدلات تعاطي المخدرات لدى قطاعات مختلفة من المواطنين ،نال التعاطي فئة الأحداث وفئة الشباب بصفة خاصة ،مما ينذر بوجود خطر يستدعي التدخل المبكر أو السريع لفحص المشكلة فحصاً علمياً متأنياً،ولعل خطورة هذه المشكلة تكمن في خروجها من النطاق الفردي، وأمتداد أثأرها على الأمن الاقتصادي إلى المجتمع ،فالشخص المتعاطي للمخدرات يتحول إلى شخص غير قادر على مواكبة متطلبات الحياة العصرية من حوله، كما أنه يصبح عضواً غير منتج وغير قادر على كسب معيشته بمستوى مقبول ،وقد يهدد المجتمع بالفساد والجريمة ،وبالمثل فأن المجتمع الذي يكثر فيه المتعاطون يهبط مستوى أنتاجه،ويضعف اقتصاده ،وقد يعتريه التفكك ويصبح مسرحاً للمشاكل والصعوبات التي يولدها أمثال هؤلاء الأشخاص أما بشكل مباشر أو غير مباشر.لذا فالبحث العلمي وسبر أغوار هذه الآفة وكشفها وتعرية واقعها علمياً هو ما دعا الباحثة إلى المزيد من البحث والدراسة حول هذا الأمر.

أهمية البحث

في ضوء ما تقدم دعت الباحثة إلى ضرورة البحث في هذا الموضوع المهم بقصد الإحاطة بمخاطر مشكلة المخدرات كونها تسارع إلى إستغلال مواطن الخلل في النظام الإقتصادي والإجتماعي ،والسياسي للمحافظة ،وكذلك إستغلال الثغرات القانونية،ولا تتردد في أستخدام التهديد أم العنف .وبما أن التحولات الاجتماعية أسهمت في تكوين صورة الإجرام المنظم فأن هذا يعني أن الدول التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي أو الدول النامية هي أكثر الدول عرضة لأنشطتها ،لذا اقتضت الضرورة الإهتمام بهذه المسألة وأخذها بالحسبان لاسيما ان العراق تنطبق عليه هذه الأمور ،أذاً فلهذه الدراسة أهمية كبيرة أستدعت البحث والدراسة في البصرة.

لذا تأتي أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على سلبيات الانفتاح الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة وانعكاساتها السلبية على الاتجاه نحو تعاطي المخدرات وانتشار هذه آلافه بين شرائح المجتمع المختلفة، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الدول لإنشاء العديد من اللجان الوطنية لمكافحة المخدرات.ونظراً لقلة الدراسات الخاصة المتعلقة بتأثير المخدرات الاقتصادي جاء هذا البحث ليؤكد على الارتباط السلبي وهي استجابة علمية ملحة لوصف طبيعة الآثار والتحرك من اجل الحد من تناميها حتى لا تتكرر مآسي أخرى مرتبطة بمشكلة المخدرات .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أهداف الدراسة :تهدف الدراسة الحالية إلى :-

- تشخيص الواقع الحالي لحجم المشكلة في البصرة .

-تبيان أسباب انتشار المخدرات في المحافظة ،كي نتمكن من الوقوف على علة رواج آفة المخدرات التي أخذت تحصد جميع شرائح المجتمع لاسيما شريحة الشباب .

-استهدفت الدراسة الكشف عن التأثيرات السلبية للمخدرات(تجارة ،حيازة، تعاطياً، جلباً)على محاور ومقومات الاقتصاد والأمن في المحافظة.

-تحليل آثارها السلبية على المجتمع البصري وعلى الاقتصاد البصري ككل لاسيما وان هذه الظاهرة أصبحت منتشرة في شوارع البصرة واتسعت بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

-وضع المقترحات والتوصيات المناسبة والتي من شأنها أن تسهم في تحديد الوسائل الكفيلة بعلاج هذه المشكلة.

فرضية البحث

استندت فرضية البحث على أن هناك ارتباطاً واضحاً بين التأثيرات السلبية للمخدرات ومحاور الاقتصاد الامني المتمثلة في انخفاض إنتاجية العمل، وارتفاع التكلفة الصحية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الجهود الأمنية لمكافحة المخدرات.....الخ.

تحديد نمط أو نوع الدراسة :يتحدد نوع الدراسة بالمعلومات المتوافرة لدى الباحثة وعلى أساس الهدف الرئيس للبحث.وتعد الدراسة الحالية دراسة وصفية ،ولما كان من مستلزمات الدراسة الوصفية التحليلية تحديد هدف البحث،ومفاهيمه ،ومنهجه،وأدواته ومجالاته ثم جمع البيانات وتفريغها أو تبويبها ،وتحليلها وأخيراً كتابة النتائج والتوصيات فقد عمدت هذه الدراسة إلى إستيفاء هذه الشروط جميعاً لتكون دراسة وصفية تحليلية. يعد موضوع المخدرات ومكافحتها من أكثر الميادين البحثية طرقاً حيث لا تكاد تجد مكتبة أو دار نشر، أو جامعة إلا وقد حظي هذا الموضوع بوافر من الدراسات والبحوث ،والكتب المتنوعة ،إلا إن محافظة البصرة لم تنل الحظ المناسب بين هذه البحوث رغم أنه مكمن الخطر من انتشار هذا الداء الفتاك،وحين قامت الباحثة بتقليب ما توفر لديها من أبحاث ألفاً متنوعة في المجال فاختارت أقربها لموضوعها وهنا نود الإشارة إلى مجموعة من النقاط التي نرى بأهمية التنويه لها في البداية وهي:

-إن التحليل العلمي لا يتعامل مع أية ظاهرة في المجتمع إلّا ضمن إطار بروزها وانتشارها، ومن ثمّ التعريف بأسبابها المباشرة والمساعدة. وأن أية حلول لا تعالج أسباب الظاهرة تبقى حلول ناقصة بعيدة عن العلاج الصحي.

-إن التحليل العلمي لا يمسك قشور الظاهرة ويترك بواطنها بل يبحث في جوهر الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة والظروف التي برزت واستمرت فيها.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

-إن تطور أي ظاهرة سلبية يدلل بشكل أو بآخر على وجود نقص أو خلل في الأسلوب المتبع للقضاء عليها، ووجود المناخ المساعد على بقائها وتطورها.

-لا يمكن تجاوز المشكلة بالقفز عليها، وتبسيطها كأنها لم تعد منتشرة بعكس ما يبرزه الواقع الملموس إن من يراوده شعور بأن المسألة ما هي إلّا لا مشكلة بسيطة وآنية فهو يخطئ التقدير في طرح الحلول واستيعاب الأزمة الراهنة.

صعوبات الدراسة

ومن هذا المنطلق فقد واجهت الباحثة صعوبات كثيرة من أجل الحصول على التسهيلات الرسمية من الدوائر المسؤولة(دائرة صحة البصرة ،مديرية شرطة البصرة)من اجل إستكمال الدراسة الميدانية،فضلاً عما وجدته الباحثة من صعوبات في جمع البيانات من الدوائر الأخرى،وتناشد الباحثة الدوائر بضرورة التعاون مع الباحثين ،أملاً في رفع مستوى الأداء خدمة لمحافظتنا الفيحاء.

بالرغم من وجود العديد من الدراسات والبحوث عن هذه الظاهرة في محافظتنا، ألا ان مشكلة الإدمان واثرها من الناحية الاقتصادية، مازالت في امس الحاجة الى المعالجة والتأصيل، وحسبي هذه المحاولة المتواضعة، وتنطوي هذه الدراسة على المباحث الآتية:

المبحث الأول

الإطار النظري

إن انتشار ظاهرة المخدرات واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في مفهومها ولان البحث يتعامل مع هذه المشكلة أول مره في البصرة من منظور اقتصادي فقد ارتائت الباحثة أن تعزز هذا المحور من المبحث ليكون أطاراً نظرياً لتوضيح المفاهيم الأساسية التي سوف يتطرق إليها كي يتخذ البحث مساراً واضحاً يقلل من تباين وجهات النظر في هذا المجال.وقبل الولوج في صلب موضوع بحثنا تطرقنا بشكل موجز إلى التعاريف الواردة فيه وهي:-

أولاً-المخدرات **Drugs**::تعرف المخدرات،بصفة عامة ،بأنها كل مادة ينتج عن تعاطيها فقدان جزئي أو كلي للإدراك بصفة مؤقتة وتحدث فتوراً في الجسم تجعل الإنسان يعيش في خيال وأهم فترة وقوعه تحت تأثيرها[١] ، كما فسر مفهوم المخدرات قانونياً، بأنه،مجموعة المواد التي تسبب الإدمان على تناولها من قبل المتعاطي وتؤدي إلى صدور أفعال وتصرفات تؤذي النفس البشرية سواء على مستوى المتعاطي ،والمدمن أو انعكاس تلكم السلوكيات الضارة على الآخرين بحيث تؤدي إلى أضرار بالمجتمع أو بالإفراد وهي مواد محضور تصنيعها وزراعتها وتركيبها صيدلانياً بدون تراخيص قانونية [٢]. وهناك عدة تصنيفات للمخدرات لا يسع المجال لذكرها.

ثانياً:الأمن الاقتصادي[*]**The security economic**: أن الأمن لا يعني السياسيين العاملين في الجيش والمواطنين فحسب ،ولكنه ينطوي على تأثيرات عميقة بالنسبة لقطاع الأعمال التجارية .وفي الواقع ،يمكن للمرء أن يقول إن عالمي الأمن والأعمال مرتبطان بشكل جوهري ،فبتدهور الأمن تتدهور بيئة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الأعمال التجارية .والعكس صحيح ايضاً،فإذا أصبحت بيئة الاستثمار طاردة للاستثمارات ،فستزداد فرص الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار.مما يفضي إلى تحديات أمنية .وهذا هو السبب في أن كل عملية سلام يجب أن تلقي دعماً سياسياً ودعماً اقتصادياً معاً. أن السياسة والاقتصاد متشابكان ،ويجب أن.تؤدي الأعمال التجارية دورها في خلق اقتصاديات آمنه ومستدامة .

يميل رجال الأعمال نحو النظر إلى قضايا الأمن وفقاً للمخاطر التي ينبغي إدارتها أو تخفيفها أو تفاديها.والحقيقة أن المخاطرة شئ يرتبط بالزمان،ومستوى الثقة في تحقيق هدف آجل لا يبلغ درجة الثقة في تحقيق هدف عاجل،فهناك مخاطر يجب السيطرة عليها.

إذنً فالأمن الاقتصادي: عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل،والمسكن،والملبس،والعلاج،خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة؛ وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بُعد نفسي للإنسان فضلاً عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي [١].كما يعرف الأمن الاقتصادي الوطني على أنه المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل، ورأس المال والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع ويتحسن باستمرار وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي، والخارجي ،والنمو الاقتصادي.[٢]

ومن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية ،وبالإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي؛إذ يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة، ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم، ويدرءوا عن أنفسهم خطر الكوارث والآفات،ويتمكنوا من تنمية إمكاناتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أمانا واستقراراً .

أن المجتمع الحديث اليوم،يعطي اهتماماً متزايداً لموضوع الأمن الاقتصادي ،لكثرة المشكلات والكوارث الطبيعية، وغير الطبيعية التي تحدث في أماكن متفرقة من العالم ،خاصة تلك الأزمات التي تتخطى الحدود الوطنية إلى الإقليمية، والدولية ،التي تتطلب حلولاً على مستوى الكون .ويعد مفهوم الأمن الاقتصادي من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر السياسي الاستراتيجي بصورة عامة، والفكر العربي بصورة خاصة .إذ أنه لم يطرح عربياً ،إلا منذ مطلع الثمانينيات وتحديداً في قمة عمان لعام ١٩٨١، ولعل ذلك يرجع في الواقع إلى هيمنة تاريخية للبعد العسكري على مفهوم الأمن القومي.اتسع مفهوم "الأمن الاقتصادي"، فأصبح اليوم أكثر التصاقاً بالتنمية؛إذ تذهب المقولة الشائعة إلى "أنه لا أمن بلا تنمية" .إذ انتقل مفهوم الأمن من مجرد كونه قضية عسكرية محضة إلى كونه قضية مجتمعية شاملة، يتوقف في نهاية المطاف على مدى قدرة الدول والمجتمعات على تنفيذ خطط وبرامج تنموية اقتصادية ،واجتماعية ،وسياسية ،وثقافية،ولذلك يقول روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الأسبق ورئيس البنك الدولي سابقاً في كتابه المعنون بـ جوهر الأمن: الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها ،وليس هو القوة العسكرية وإن كان يتضمنها ،وليس هو النشاط العسكري وإن كان يتضمنه أن الأمن هو التنمية، ومن دون التنمية لا يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة.

ومن المفيد الاشارة إلى انه عدد مدمني المخدرات في العالم قد وصل ما يفوق ١٨٥ مليون((تمثل هذه النسبة ٣ % من عدد سكان العالم)) أي بزيادة قدرها ٥ ملايين عن تقرير الأمم المتحدة (المصدر مركز أنباء الأمم المتحدة وثائق بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣) نصف مليون من هذا العدد تتواجد في المناطق العربية، أفغانستان وحدها تنتج ٩٢ % من الأفيون المتداول في العالم بطريقة غير شرعية والإدمان عليه محلياً في تزايد، أكثر من ٤٠ مليون يتناولون القات معظمهم في اليمن، الصومال إثيوبيا وكينيا، اليمن أترث زراعة القات على معظم محاصيلها خاصة اللبن الذي اشتهرت به.

وفي حين أن معظم الأرباح الناتجة عن الاتجار غير المشروع تجنيها جهات في البلدان المتقدمة ،فان الأثر الاقتصادي أكبر بكثير في البلدان النامية ،إذ يمثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات نسبة أكبر من الاقتصاد.وعلى سبيل المثال ،فان إنتاج المخدرات والاتجار بها بطريقة غير مشروعة يشكلان نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ١٠ و١٥ % في أفغانستان وميانمار،وبين ٢و٣ % في كولومبيا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية .وفي الولايات المتحدة تبلغ نسبة الإرباح من المخدرات غير المشروعة ٠,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي مع أن عدد من يتعاطون المخدرات في الولايات المتحدة أكبر مما في أي بلد أخر[١] .

فالمكاسب المؤقتة تشمل فرص العمل للفلاحين والعمال الزراعيين ،الذين يزرعون المحاصيل غير المشروعة ،كما تشمل فرص العمل في مجالي الإنتاج والتوزيع بدءاً من الموزعين بالتجزئة ووصولاً إلى مشغلي المعامل.

أما على المدى الطويل ،فان لزراعة المخدرات غير المشروعة تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي ،وأن كان من الصعب أثبات أن زيادة أنتاج المخدرات غير المشروع مرتبطة بانخفاض في النشاط الاقتصادي العام.فالبلدان النامية تعاني أكثر مما تعاني البلدان المتقدمة حتى في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات[٢].

فالمكاسب المؤقتة يجنيها قلة من الناس ،ولكن الخسائر الطويلة الأجل يتكبدها السواد الأعظم من الناس فالاتجار غير المشروع في المخدرات لا يسهم في النمو والرخاء .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المبحث الثاني

حجم الظاهرة في البصرة (*)..... أسبابها.

أن انتشار ظاهرة المخدرات بأشكالها المختلفة، لم تعد خافية على أحد في الدولة المبتلاة بانفتاح حدودها على الشرق والغرب.كما أن بروز الظاهرة،وانتشارها بهذه السرعة وبهذا الحجم المذهل في أوساط المجتمع العراقي، وما ينتج عنها من تعطيل،وإهدار لأهم ثروة وطنية، وإنسانية فإنما تدل بغير شك عن خلل في القائمين على مواجهتها والأسلوب المتبع لحلها !!

لقد انتشرت هذه الظاهرة، ونمت كالسرطان في جسم الشباب وبشكل سريع ومخيف جداً. الأمر الذي لا يعزو إلى أن هذا الشيطان(آفة المخدرات)غير موجودة في العراق قبل هذه السنوات. بل على العكس تماماً، فقد كانت هذه المشكلة في العراق قديمة.وقبل التطرق لأسباب هذه الظاهرة وتاثيرها الاقتصادي.. لابد من اعطاء هذه الظاهرة الخطيرة حجمها الطبيعي في المجتمع بحيث لا نتجاهل خطورتها، أو نقلل من شأنها... بل يجب أن تقال الحقيقة ولو كانت مرة، ويجب أن نقف معاً أمام حجم هذه الظاهرة كي نضع جميع الاطراف المعنية والتي لها علاقة بهذه الظاهرة أمام مسؤولياتها؛ ابتداءً من الجهات الرسمية بأجهزتها المختصة، وانتهاءاً بالاسرة والمؤسسات الشعبية والافراد.حتى نستطيع معالجتها ونخلص المجتمع من شرورها وأخطارها، لأنها تمس جوهر المجتمع المتمثل في ثروته البشرية والشباب منهم خاصة، الذي يمثلون المخزون الأساسي للتنمية فيه.وأن مجرد وجودها بصرف النظر عن انتشارها يستوجب دراستها لإيجاد العلاج اللازم لها،إذ شهدت السنوات الأخيرة تزايداً كبيراً في أعداد متعاطي المخدرات ليس على صعيد البصرة فحسب! بل على مستوى العراق ككل.وفي هذا البحث سنحاول أن نحلل المعلومات الإحصائية التي تم تسجيلها من قبل وحدة الإحصاء الحياتي في وزارة الصحة ونلقي الضوء على ما فيها من نقاط ضعف وقوة ونضع المقترحات من اجل تطويرها إذ تعد واحد من أهم مصادر المعلومات حول حالات الإدمان ؛كان عدد المدمنين في العراق عن طريق مسح أجرته وزارة الصحة (**) لا يقل عن ١٤٦٢ مدمن في سنة ٢٠٠٨ علماً إن عدد المحافظات المشمولة كان ١٠ محافظة كان عدد الذكور ١٤١٠ وعدد الإناث ٥٢ وفي الجداول الآتية عرض تفصيلي للنتائج.

إذ بين الجدول (١) أن حجم تعاطي المخدرات في العراق تزايدت بشكل كبير إذ تبلغ ما يوازى ١٤٦٢مدمن،واحتلت بغداد المقدمة في تعاطي المخدرات إذ سجلت أعلى نسبة بين المحافظات إذ بلغ عدد المدمنين ٤٦٨ حالة ،منها٢٦ حالة من الإناث بما يمثل ٥٠% كما يبينها الجدول أدناه .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول (١) /توزيع الحالات حسب الجنس للعام ٢٠٠٨

المحافظة	ذكور	النسبة المئوية %	إناث	النسبة المئوية%	المجموع
بغداد	٤٤٢	٣١,٣	٢٦	٥٠	٤٦٨
البصرة	٣٢٩	٢٣.٣	–	–	٣٢٩
النجف	٢٤٩	١٧,٦	–	–	٢٤٩
بابل	١١٩	٨,٤	–	–	١١٩
كربلاء	١٠٢	٧.٣	٦	١١.٦	١٠٨
ذي قار	٨١	٥,٧	–	–	١٨
ديالى	٤٢	٣,١	١٩	٣٦.٥	٦١
المثنى	٢٤	١.٧	–	–	٢٤
الديوانية	٢١	١.٥	١		٢٢
كركوك	١	٠.١	–	١.٩	١
المجموع	١٤١٠	١٠٠	٥٢	١٠٠	١٤٦٢

المصدر: –وزارة الصحة ،وحدة الإحصاء الحياتي في مركز وزارة الصحة.

–استخرجت النسب استناداً لجدول نفسه.

كانت نسبة الذكور أعلى بكثير من الإناث في العراق (٩٦,٤ مقابل ٣,٦) على التوالي وهذا يعكس القيم الاجتماعية السائدة إذ الرقابة الشديدة على البنت لاسيما الشابات العازبات.والجدير بالذكر، انه لا تتوفر معطيات محددة بشأن مدى تفشي المخدرات في صفوف الإناث بالبصرة كما بينها الجدول السابق.

تلتها ثانياً محافظة البصرة إذ سجلت فيها ٣٢٩ حالة إدمان والنجف ثالثة ٢٤٩ في العام ٢٠٠٨(*)،تلتها المحافظات الباقية، فيما سجلت محافظة كركوك متعاطياً واحد فقط وهذا يعود إلى حجم السكان إذ تعد بغداد الأكثر سكاناً في العراق تليها البصرة والنجف .وقد أعلن عن تسجيل أكثر من ٣٥٠ و٣٢٩ حالة إدمان بالمخدرات في البصرة خلال العامين ٢٠٠٧و٢٠٠٨ على التوالي،وبنسب مئوية بلغت ٢١,٢ و٢٣,٣ علماً أن عدد حالات الادمان في بغداد كانت ٥٥٦ حالة، ٤٦٨حالة وبنسب مئوية بلغت ٣٣,٧و٣٣,٤ وكربلاء ٣٠٠ حالة ،١٠٨حالة وبنسب مئوية نحو ١٨,٢ و٧,٧ ،وذي قار ٣٤٧ حالة ٨١، حالة وبنسب مئوية ٢١,٠و٥,٨% للعامين المذكورين كما في الجدول(٢).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول (٢)//مقارنة بين عدد الحالات البصرة والمحافظات للعامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

المحافظة	عدد الحالات ٢٠٠٧	النسبة المئوية%	عدد الحالات ٢٠٠٨	النسبة المئوية%
بغداد	٥٥٦	٣٣,٧	٤٦٨	٣٣,٤
البصرة	٣٥٠	٢١,٢	٣٢٩	٢٣,٣
النجف	٢٢	١,٣	٢٤٩	١٧,٨
بابل	٥	٠,٣	١١٩	٨,٥
كربلاء	٣٠٠	١٨,٢	١٠٨	٧,٧
ذي قار	٣٤٧	٢١,٠	٨١	٥,٨
المثنى	٦٢	٣,٨	٢٤	١,٧
الديوانية	٨	٠,٥	٢٢	١,٦
كركوك	٠	٠	١	٠,٢
المجموع	١٦٥٠	١٠٠	١٤٠١	١٠٠

المصدر:-وزارة الصحة، وحدة الإحصاء الحياتي في مركز وزارة الصحة لسنة ٢٠٠٨
-استخرجت النسب اعتماداً على نفس الجدول اعلاه.

والسبب في ذلك يرجع إلى قانون منع بيع وتداول المشروبات الكحولية في أسواق العراق،أدى فتح الباب واسعاً أمام تجارة أخطر هي تجارة المخدرات،والحبوب المخدرة ،هذه التجارة التي ظل العراق، والبصرة بشكل خاص بعيداً عنها لعقود طويلة ،حتى سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣.إذ أدى الانفلات الأمني الذي أعقب دخول القوات المتحالفة العراق إلى ازدهار سوق المخدرات بصورة كبيرة.ولاسيما مع اعتبار البصرة ممراً دولياً لمهربي المخدرات.

إن التعرف على مشكلة الإدمان لا يعني معرفة عدد الأشخاص المدمنين،وحسب ولكن يجب معرفة خصائصهم الديموغرافية،ونوع المشاكل التي يعانون منها،تشير بعض الدراسات إلى أن معظم المدمنين من الشباب الذكور ممن في عمر ١٨ سنة وأكثر وأن الإدمان على الأدوية هو الأكثر انتشاراً في العراق.

إذ يبرز العمر في هذه الدراسة عاملاً من العوامل المؤثرة في تعاطي المخدرات في العراق ؛وقد وزعت الحالات بواقع ٦١ حالة إدمان تحت عمر ١٧ سنة و١٤٠١ فوق عمر ١٧ سنة في العراق. والجدول(٣) يوضح ذلك. إذ يتضح أن (٣٢٩) مدمن في البصرة،وبنسبة (٢٣,٥٪) كانت أعمارهم (فوق ١٧) سنة ، فيما لم تسجل أي حالة (تحت ١٧) سنة، وأتضح أيضاً أن (٤٣٩) مدمن في محافظة بغداد وبنسبة(٣١,٣٪) تنحصر أعمارهم (فوق ١٧) سنة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

فيما شكلت نسبة (٤٧,٥٪) من مجتمع البحث في بغداد كانت أعمارهم تنحصر مابين (تحت ١٧) سنة، وهذا يعطي انطباعاً أن الفئات الثانية شكلت النسبة الأعظم فقد كان (١٤٠١) مدمناً من مجموع مجتمع البحث ، في حين أن الفئات الأولى وبواقع (٦١) مدمناً من مجتمع البحث في العراق ككل. نجد إن النجف استمرت تتصدر المحافظات من حيث ارتفاع حالات الادمان فوق عمر ١٧ سنة ، تليها بابل وكربلاء وذي قار وديالى. فيما حققت كركوك أدنى الحالات ثم الديوانية والمثنى.

الجدول (٣)/يوضح فئات أعمار المدمنين لعام ٢٠٠٨

المحافظة	تحت ١٧	النسبة المئوية %	فوق ١٧ سنة	النسبة المئوية %	المجموع
بغداد	٢٩	٤٧,٥	٤٣٩	٣١,٣	٤٦٨
البصرة	–	٠	٣٢٩	٢٣,٥	٣٢٩
النجف	–	٠	٢٤٩	١٧,٨	٢٤٩
بابل	٢	٣,٣	١١٧	٨,٤	١١٩
كربلاء	٤	٦,٦	١٠٤	٧,٤	١٠٨
ذي قار	١١	١٨,٠	٧٠	٥,٠	٨١
ديالى	١٥	٢٤,٦	٤٦	٣,٣	٦١
المثنى	–	٠	٢٤	١,٧	٢٤
الديوانية	–	٠	٢٢	١,٦	٢٢
كركوك	–	٠	١	٠	١
المجموع	٦١	١٠٠	١٤٠١	١٠٠	١٤٦٢

المصدر: وزارة الصحة، وحدة الإحصاء الحياتي في مركز وزارة الصحة .والنسب استخرجت استناداً على نفس الجدول.

ويبدو لنا من خلال الجدول الخاص بأعمار المدمنين في هذه الدراسة وكأنّ هناك حالة أشبه ما تكون بالعد التصاعدي ،إذ ترتفع نسبة المتعاطين مع ازدياد أعمار المدمنين ،وقربها من مرحلة الشباب والتي هي أخطر مرحلة يمر بها الفرد.أن هذه النتيجة جديرة بالاعتبار عند تنفيذ البرامج الوقائية إذ أن الفئة المستهدفة من هذا البرامج يجب أن تقع ضمن هذه الفئة العمرية .

ومن المفيد الاشارة إلى أن هذه الظاهرة قد انتشرت هذه الأيام بين صفوف طلبة المدارس والجامعات البصرية إذ بلغت في احدث إحصائية لها ما يقارب ٢٠% من بين تلك الشريحة وهو أمر خطير وقابل للزيادة[١].إذ إن العقاقير الطبية المخدرة غزت جيوب طلبة الكليات ،والمعاهد ،والمدارس الثانوية ،فبات بعضهم يحملها للتعاطي، وأيضاً، كمادة لضيافة الزملاء.لكن أغلبهم كانوا ينتقلون إلى مرحلة ثانية بعد مدّة، فيبدءون بتعاطي الحشيشة والأفيون. بعضهم ينتقل إلى مرحلة كارثية، إلى الهيروين والكوكايين.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ومع أن هذا الأمر كان موجوداً في أيام النظام السابق إلا أن مسالة تجارة وتعاطي المخدرات قد ازدادت بشكل مخيف جداً في الآونة الأخيرة بعد أن كان العراق بلداً نظيفاً قياساً بالبلدان المحيطة به، فعندما خطط المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لدراسة ظاهرة تعاطي المخدرات في بداية عام ١٩٧١،وجد أن مادة الحشيش والترياق هما من أكثر المواد التي يقبل على تعاطيها متعاطي المخدرات في القطر من بين مواد أخرى.غير انه وبعد الحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت ثماني سنوات،ثم حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من حصار،ثم سقوط النظام الدكتاتوري وما أعقبه من انحلال وفوضى ،بسبب غياب القانون ،فقد واجه المجتمع العراقي في هذه الحقبة المعاصرة تزايد عدد متعاطي الحبوب المخدرة حبوب (الهلوسة) أو ما يصطلح عليها بـ(الكبسلة) والجدول (٤) يؤكد ذلك.

الجدول (٤) /توزيع الحالات حسب المادة التي يتعاطاها المدمنون للعام ٢٠٠٨

المحافظة	إدمان دوائي	النسبة المئوية%	إدمان كحولي	النسبة المئوية	حشيشه	النسبة المئوية%	المجموع
بغداد	٣١٤	٢٨,٨	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٤٦٨
البصرة	٣٢٩	٣٠,٢	–	٠	–	٠	٣٢٩
النجف	٢٤٩	٢٢,٨	–	٠	–	٠	٢٤٩
بابل	١	٠,١	–	٠	–	٠	١١٩
كربلاء	١٠٨	٩,٩	–	٠	–	٠	١٠٨
ذي قار	٨	٠,٧	–	٠	–	٠	٨١
ديالى	٥٩	٥,٤	–	٠	–	٠	٦١
المثنى	–	٠	–	٠	–	٠	٢٤
الديوانية	٢٢	٢,٠	–	٠	–	٠	٢٢
كركوك	١	٠,١	–	٠	–	٠	١
المجموع	١٠٩١	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٤٦٢

المصدر: –وزارة الصحة، وحدة الإحصاء الحياتي في مركز وزارة الصحة .

–استخرجت النسب بالاعتماد على نفس الجدول.

يتبين من الجدول اعلاه إن عدد حالات المتعاطين للادوية في البصرة بلغ نحو ٣٢٩ حالة ،مقارنة مع ٣١٤ حالة في بغداد و٢٤٩ حالة في النجف ،في حين بلغت في كربلاء ١٠٨ حالة،ثم ديالى بنحو ٥٩ حالة،والديوانية ٢٢ حالة،واخيراً كركوك التي بلغت حالة واحدة فقط،وقد أسي استخدماها في الوقت الحالي من قبل بعض الشباب فتعاطوها كمواد مخدرة رخيصة الثمن يسهل الحصول عليها بدلاً من المشروبات الكحولية التي منعت من العراق مؤخراً،وذلك لسهولة الحصول عليها إذ يأتي بها المهربون وتجار المخدرات عبر الحدود وتباع على الأرصفة والبسطات الشعبية .والتي يستخدمها

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الأطفال الذين ينتشرون في تقاطعات الطرقات أو في الشوارع في محافظة البصرة ، فهم يطلقون عليها أسماء تدل على قوة التأثير واللون وغيره (أبو الحاجب والوردي، والدموي وأبو الطبرة وغيرها). هي أنواع من الحبوب تعطى عادة للمجانين، ومرضى الصرع وذوي النوبات الهستيرية.لكنها بمتناول الجميع في صيدليات الأرصفة[١]. وأن العقاقير الطبية المخدرة أحدى أهم الوسائل التي سعت إليها العصابات لترويض الأطفال والسيطرة عليهم في ممارسة البغاء والسرقة والقتل.

ومن أكثر المناطق رواجاً لسوق المخدرات في البصرة :هي الأحياء الشعبية الفقيرة بصورة خاصة ،وأن هذه المناطق تتميز بكثافة سكانية عالية وعدم الأستقرار السكاني ،إذ تعيش أكثر من أسرة في شقة واحدة والتي عادة ما تنقصها وسائل التدفئة،أو دورات المياه الخاصة، وينام الأطفال كل إثنين أو ثلاثة في سرير واحد، كما إن نسبة كبيرة من الأسر لا يكون لها عائل بصفة ثابتة ومستمرة والزواج في هذه الأسر يجري بسرعة ولكنه ينتهي أيضاً بسرعة، كما أن الكثير من النساء في هذه الأسر يعملن خارج المنزل ويتركن أطفالهن من دون رعاية.أن هذا النمط من الحياة الأسرية تتميز به بصفة خاصة الأسر الفقيرة في البصرة، التي عانت من الإستعباد ثم الحرمان الإقتصادي الناجم من السياسة العنصرية التي انتهجها النظام السابق ضدهم من حرمان من فرص تنمية قدراتهم المهنية والحصول على عمل .

وسوق المخدرات واسعة وتشمل:مقاهي، ومكاتب، سماسرة وصيدليات، وباعة الأرصفة وهناك إقبال شديد على تعاطيها.علماً إن سعر السيجارة المخدرة الواحدة لا تتجاوز ثلاثة دولارات ونصف أي خمسة ألاف دينار عراقي للسيجارة الواحدة[١]،وأن هذه السعر يجعلها بمتناول المدمنين العاطلين عن العمل وصغار السن الذين يعانون ظروفاً عائلية سيئة كفقدان معيلهم.

أن مشكلة إنتشار تعاطي المخدرات في المجتمع البصري بعد الإحتلال الأمريكي تفاقمت بشكل كبير بحكم الحدود السائبة، لاسيما إذا ما علمنا أن العراق تحيط به دول منتجة، والأخرى مستهلكة ،بحيث شكلت مشكلة التعاطي والاتجار، وبحيث امتدت على مساحة العراق بكل مكوناته ،وأن إختلفت بين منطقة وأخرى ، فبينما يتسع بين الطبقات الفقيرة تناول الحشيشة، والهيروين ،فإن تناول الحبوب والإدمان عليها يشيع في المناطق الأكثر ترفاً ،لاسيما في بعض أحياء بغداد ومناطقها ، فيما تبرز مشكلة أخرى إمتداداً للمشكلة الأولى تلك التي يعاني منها الصيادلة الذين يعانون من تعرض العشرات منهم إلى عمليات الإغتيال ، بحيث دفع الخوف معظمهم إلى عدم القدرة على رفض طلب المدمنين خشية تهديدهم [٢].

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ومن المصادر الرسمية الأخرى الدالة على وجود مشكلة إدمان بالمجتمع البصري،ما أشارت إليها إحصاءات مستشفى الطب النفسي،وحدة علاج الإدمان بوضوح عن عدد مراجعي عيادات الإدمان،والتي أشارت إلى استمرار تنامي مشكلة المخدرات منذ عام ٢٠٠٣،[٣] يلاحظ في الآونة الأخيرة ازدياد عدد حالات الإصابة بسبب الإدمان على المخدرات إذ تستقبل مستشفى البصرة العام ما بين ١٠-١٥ حالة طوعية شهرياً،إذ تعد شريحة المراهقين الحاضنة الأساسية للإدمان .وعلى الرغم من انخفاض عدد الحالات التي تتلقى العلاج عما كانت عليه في أواخر الثمانينات،إلا بعد سقوط النظام السابق حصل تغير في بنية الحالة الاجتماعية في العراق. وأن كانت طفيفة ! إلا أنها تهدد شريحة مهمة من شرائح المجتمع العراقي إلا وهم الشباب.لذا بلغت حالات الرقود ١٨٠ حالة فقط في العراق، وفيما بلغت في محافظة البصرة وحدها ١٠٤ تبين بان النسبة الكبرى من المرضى قد راجعوا العيادة الخارجية (٨٧,٧%) بينما احتاج (١٢,٣ %) منهم للرقود ويمكن الاستفادة من هذه النسب في تحديد نوع وحجم الخدمات الصحية المطلوبة لمرضى الإدمان.

الجدول (٥)/ توزيع الحالات حسب نوع المراجعة

المحافظة	عيادة خارجية	النسبة المئوية %	رقود	النسبة المئوية %	المجموع
بغداد	٤١١	٣٢,١	٥٧	٣١,٧	٤٦٨
البصرة	٢٢٥	١٧,٦	١٠٤	٥٧,٧	٣٢٩
النجف	٢٤٩	١٩,٤	–	٠	٢٤٩
بابل	١١٨	٩,٢	١	٠,٦	١١٩
كربلاء	١٠٨	٨,٤	–	٠	١٠٨
ذي قار	٨١	٦,٣	–	٠	٨١
ديالى	٤٩	٣,٨	١٢	٦,٧	٦١
المثنى	٢٤	١,٩	–	٠	٢٤
الديوانية	١٦	١,٢	٦	٣,٣	٢٢
كركوك	١	٠,١	–	٠	١
المجموع	١٢٨٢	١٠٠	١٨٠	١٠٠	١٤٦٢

المصدر: وزارة الصحة، وحدة الإحصاء الحياتي في مركز وزارة الصحة .

-استخرجت النسب بالاعتماد على نفس الجدول.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

فكما هو واضح في الجدول (٥) هناك إشارة إلى تضاعف أعداد حالات المدمنين المراجعين لعيادات الإدمان.فعلى سبيل المثال،كان عدد الحالات في عام ٢٠٠٨ (١٠٤) حالة في البصرة فقط مقارنة مع ٥٧ حالة في بغداد و١٢ حالة في ديالى ،٦ حالة في الديوانية ،إن هذه الإحصائية قد لا تشير بدقة إلى التزايد في حجم متلقي العلاج،ولكنها قد تعكس الأعداد الكبيرة المتعاطية في المجتمع البصري.

لذلك أصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات من أخطر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مجتمعات البصرة بحجم سكانها.التي أصبح فيها المواطنين ،والشباب منهم خاصة، مهددين كل يوم بوفاة أحدهم،أو أحد أقرباءهم، وأصدقائهم.. فمنذ ثمان سنوات وحتى الان لا يستبعد الإنسان في هذه المحافظة أن يسمع عن وفاة شاب بين اللحظة والأخرى، وإلى الدرجة التي أصبحت معها هذه الظاهرة جزء من الاخبار الاجتماعية اليومية.

أن التعرف على حجم تعاطي المخدرات في المحافظة يحتل أولوية كبيرة لانه حجر الأساس في التخطيط لتقديم الخدمات العلاجية ،والتاهيلية، والوقائية ؛إلا أن الوصول إلى الحجم الحقيقي للمشكلة يواجه عقبات كثيرة تجعل منة هدفاً لا يمكن بلوغه، ولذلك يتم اللجوء إلى مصادر المعلومات المختلفة ،وأن لم تكن بالدقة المطلوبة لتخمين حجم المشكلة وهذا بالطبع افضل بكثير من التكهنات التي تفتقر للاساس العلمي.وبعد عام ٢٠٠٣، زادت نسبة انتشار المخدرات في محافظة البصرة ودخلت أصناف جديدة لم تكن معروفة من قبل،ولقد تضافرت عديد من العوامل ،الاقتصادية، والاجتماعية ،السياسية ، لتجعل من المخدرات خطراً يهدد المحافظة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول(٦) /مسببات تعاطي المخدرات في البصرة

ت	نوع السبب	السبب
1-	الأسباب الإقتصادية:	على الرغم من انتشار المخدرات بين الطبقات المختلفة ،فقيرة كانت أم غنية ،فأن للظروف الإقتصادية الصعبة أثراً لا يمكن تغافله في دفع بعض الناس إلى تعاطي المخدرات، فمع أن الجوع هو الشبح الذي يخيم دائماً على المجتمعات الغريقة في الإدمان , فان المعيشة غير المستقرة وظروف العمل القاسية تساعد أيضاً على إنتشار المخدرات,ومن الممكن الإشارة إلى أهم الأسباب الإقتصادية والتي قد تؤدي إلى تعاطي المخدرات ليس على مستوى الكبار فقط بل تشمل جميع فئات المجتمع ومنها فئة الأحداث والشباب.
أ-	انخفاض مستوى المعيشة :-	أن المجتمع البصري قد عانى، وما زال يعاني من الأزمات، والحروب، والحصار الإقتصادي، والتي أدت إلى ضيق موارد العيش،وتدني المستوى المعيشي، وعدم إشباع الحاجات الأساسية لإفراد المجتمع، فالحاجة نتيجة التضخم تعاني منها العامة من الناس في المجتمع،على الرغم من الزيادة التصاعدية التي تطرأ على الدخل،لأن هذه الزيادة يقابلها وبسرعة مذهلة ارتفاع كبير في أسعار السوق ،ومن جهة أخرى فأن إنخفاض مستوى المعيشة الذي يعبر عن عدم إشباع جانب كبير من الحاجات الأساسية للإنسان ،يعد مظهراً من مظاهر التضخم الإقتصادي؛إذ يترتب عليه أن يعيش قطاع عريض من أفراد المجتمع الذي يصاب بهذا (التضخم) في مستوى معيشي يقترب من حد العدم أو ما يطلق عليه (دون حد الفقر المطلق)، وهذه الفكرة(الفقر المطلق) يمكن التعبير عنها بذلك المستوى من المعيشة الذي لا يسمح بإشباع كل الحاجات الأساسية ،والضرورية لحياة الإنسان.إذ وصلت نسبة الفقر المطلق في البصرة ٤٩,٨٩% بينما بلغت نسبة الفقر المطلق للأسرة البصرية ٤٨,٠٤% ،أما نسبة الفقر المدقع فقد بلغت ٢٨,٦٣% من أجمالي عدد السكان في البصرة لعام ٢٠٠٧. فمسلسل الحروب الدامية التي مرت بالعراق القت بظلالها على بنية المجتمع البصري واخلاقة ناهيك عن الحصار الاقتصادي الجائر،ثم مرت صفحة الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما تبع ذلك الغزو من انهيار لاسس الدولة ومؤسساتها وما رافق ذلك من سلوكيات منحرفة على الصعيد الاسري والمؤسسي مثل تناول المخدرات المهربة من الخارج..
	العمل والبطالة:-	العمل والبطالة على طرفي نقيض؛ فالعمل يقوي من إرادة البناء، والبطالة تثبط من أهميته، والعمل عصب التنمية ،والإنتاج ،وهو بدوره السبيل إلى التقدم والرخاء ،فإذا كانت البطالة ظاهرة لها مقدماتها الإقتصادية ،وهي تعيق عملية التنمية،وتؤدي إلى مشكلات اجتماعية أخرى متعددة، قد تشكل البطالة في البصرة تربة خصبة لتنامي مشكلة المخدرات، لاسيما بين الشباب العاطلين،ومما يساعد على ذلك تهميش مجتمع الكبار للشباب من خلال جعلهم يتقبلون الوقوع في خبرات التعاطي، أكثر احتمالاً،غير أن كل هذا لا يعني إن تعاطي المخدرات قاصر على المعوزين،إذ أن الكثيرين منهم يتجنبون مزالق التعاطي وماله علاقة بالإجرام، على الرغم من معاناتهم لمرارة الحاجة والحرمان،في حين لا يتورع الكثيرين من ذوي الدخول الضخمة عن إرتكاب أبشع الجرائم الواقعة على المال بدافع الجشع، والطمع ،وإرتكاب جرائم القتل ،والإيذاء ،والتهديد ،والإغتصاب، وتعاطي المخدرات،بدافع العبث ،والإستهتار.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ب-	الازدهار الاقتصادي والمالي:	يؤدي التغيير الاقتصادي السريع إلى زيادة حجم ظاهرة المخدرات ،إذ أن الرخاء المفاجئ قد يؤدي إلى وفرة المال الذي بدورة إلى الاقبال على تعاطي المخدرات ،كما أن هذا الثروات تصبح هدفاً لمهربي المخدرات الذين يحاولون فتح سوق جديدة لهم في الدول الغنية ،وتجتذب عمليات التنمية التي تصاحب الرخاء الايدي العاملة التي تاتي محملة بخيراتها وسيئاتها،كما حدث في دول الخليج ومصر .كما في عهد سياسة الانفتاح الاقتصادي ،إذ دخلت المخدرات سوق الاستيراد أو التجارة كسلعة تحقق أكبر عائد من الارباح في اقل وقت وباقل جهد ويتمثل ذلك بشكل واضح في البصرة ،بزيادة عائدات الصادرات النفطية ،مما تبعه زيادة في دخل الفرد بشكل مطرد،وأصبحت السيولة النقدية متوافرة بين أفراد المجتمع البصري، بما فيهم الشباب،مما زاد في القدرة الشرائية،وتبع ذلك زيادة واضحة في الإنفاق والترف الذي بدأ في صور البذخ وعزوف الشباب عن العمل،والانصراف إلى الاستمتاع بالوسائل الترفيهية المختلفة. إذ بلغت صادرات النفط في البصرة ٥٣ مليون برميل ،ووصلت عائداتها المالية إلى ٥ مليارات و٥٢٦ مليون دولار شهرياً من الإيرادات النفطية العراقية والبالغة نحو ١٧٥١، ٢٤٠٥٨، ٣١٥٨٥، ٣٨٠٥٦، ٦٣٠٠٠، ٤٣٨٩٥ مليون دولار للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ على التوالي .
	عامل الثمن	وهو من العوامل التي تتدخل أيضاً في تشكيل مشكلة التعاطي ، وقد تتدخل بأشكال مختلفة ، وتلجأ الحكومات أحياناً فيما يتعلق بالمواد المشروعة قانوناً(المحدثة للإدمان)كالكحوليات إلى آلية زيادة الضرائب على هذه المواد بوصفها جزءاً من سياسة مرسومة للحد من انتشارها ، وهي سياسة تأتي ببعض النتائج الإيجابية،ولكن من الواضح أنه لا يمكن القول بجدواها على أطلاقها فقد تترتب عليها آثارجانبية أسوأ كثيراً (من حيث ما تفرزه من مشكلات للصحة العامة) من آثارها المطلوبة.
ج	الاسباب السياسية	إستأثرت مشكلة تعاطي وترويج المخدرات في البصرة، بشكل غير مسبوق له بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣م، فمن المعروف إن القوانين الرادعة التي سنتها الحكومات العراقية آنذاك كان لها أثر كبير في غياب هذه المشكلة ،فقد تراوحت العقوبات المنصوصة في القانون ما بين السجن مدى الحياة والإعدام لمن يتاجر بها،أو يزرعها ومن ثمّ تعاطيها ،ولم تكن القوانين العراقية تتساهل في هذه المشكلة مطلقاً ؛هذا فضلاً عن عامل العادات،والتقاليد،والقيم الأخلاقية التي يزخر بها المجتمع البصري، قبل غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية،التي ساعدت وسهلت بصورة وأخرى من إتساع هذه المشكلة. ففي مرحلة السبعينات ،ومنتصف الثمانينات كان العراق من أنظف دول العالم ؛في مجال تعاطي المخدرات، والترويج بها وذلك حسب بيانات الأمم المتحدة ولجنة مكافحة المخدرات ، إذ لم يرد إسم العراق كدولة تعاني من هذه الظاهرة المهلكة، لذلك فان الإجتماعات التي كانت تعقد في هذا المجال ، كان العراق متغيباً عن معظمها على وفق أنه ليس له صلة بالموضوع ،وكان حضوره بصفة رقيب .وأن القوات الأمريكية إستندت إلى التجارب الإستعمارية الشائنة في غزوها العراق وإحتلاله من خلال لجوئها إلى سلاح المخدرات بطريقة:(عصرية)،و(علمية)،و(إقتصادية)أرقى، وأفضل،وأكثرعقلانية مما جرى في حرب الأفيون الأنجليزية ضد الصين ،إذ أن الأمريكان يتعاملوا مع المخدرات أولاً بوصفه مشروعاً مثله مثل أي مشروع مالي (إنتاجي)تجاري آخر ،وبذلك فهو لن يكلفها شيئاً وذلك من خلال إن المخدرات وتجارتها كفيلة بتمويل أي(حرب أفيون) أخرى في عصر (العولمة) الإقتصادية الراهنة المتوحشة على الإطلاق ، فضلاً عن الأرباح الخيالية ، لتمويل خطط الإغتيالات والإنقلابات من دون العودة للمطالبة بتمويل الدولة خشية الرفض،وعلى مدى العالم بإسره ومن دون الخضوع لرقابة حتى دولتها ومجتمعها.فالصراع السياسي بين بعض الدول وسعيها للحصول على أسرار الآخرين ، فالمخدرات هي البوابة السليمة لمثل هذه الصراعات.
	الاسباب الاجتماعية	من دون وضع العوامل الإجتماعية والبيئية في الإعتبار لا يمكن أن نحصل على تفسير سببي كامل لمسألة التعاطي والاتجار ومنها:
	المشكلات الأسرية وأساليب التنشئة الخاطئة	تعد من أهم الأسباب في إنحراف الشباب ،فالعلاقات الأسرية بين الآباء والأبناء لها الأثر الكبير في سلوك الصغير والحدث سلباً وأيجاباً ،أما الأسر المتصدعة ويقصد بها الأسر ذات العلاقات السلبية ،فتأثيرها في سلوك أبنائها السلبي يدفعهم إلى الإنحراف والجنوح كما إن دراسات أخرى أكدت على أن استخدام الوالدين أو الناس الراشدين للمخدرات بعلم المراهقين بدورة يقود إلى إدمان المراهق لهذه الآفة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

	جماعة الاقران	تتشكل لدى جماعة الصحبة السيئة ثقافة فرعية sub–culture ويعد ألبرت كوهن A–Cohen أول من استعمل فكرة الثقافة الفرعية للسلوك المنحرف في كتابه الشهير بعنوان "delinquent boys" وذلك لتفسير أشكال معينة من الإنحراف.
	المدرسة	يعد التعليم من أهم العوامل التي تكون البيئة الثقافية للمجتمع،وقد حاول الباحثون فحص العلاقة بين التعليم والإجرام في المجتمع،فانقسموا في تفسير العلاقة على طوائف ثلاث:-قسم يرى أن التعليم والإجرام لايجتمعان وعليه فالقضاء على الإجرام لايكون ألا بزيادة التعليم. قسم يعتقد أنه لا توجد أية رابطة بين التعليم والأجرام ولا تأثير للأولى في الثانية.قسم يذهب إلى أن التعليم لا يؤثر في ظاهرة الأجرام بالزيادة أو النقصان دائماً فيحصر كل أثره في بلورة الميل الإجرامي والاستعداد له وحقل الاستعداد.
	أوقات الفراغ (البيئة الترويحية):-	أن عدم توافر فرص الاستثمار المناسب لوقت الفراغ في أنشطة بناءة وهدفة يؤدي إلى ميل الشباب إلى الفعل المخالف لنظام المجتمع. هذه اهم الاسباب التي ساهمت في بروز مشكلة المخدرات واثرها على قضية الامن الاقتصادي البصري والتي لا تزال تشكل أهم قضايا البصرة الرئيسية وستبقى كذلك لفترة من الزمن،وهي قضية يتداخل فيها الحاضر والمستقبل.

المصدر: تم تبويب الجدول وهيكلته بالاعتماد على مجموعة من المصادر:

-خالد حنتوش المحمداوي؛ الإتجاهات المستقبلية للطلاب نحو الهجرة خارج العراق ، رسالة ماجستير ، قسم الإجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦، ص٥٣.

-د.ندوة هلال جودة ،قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة لعام ٢٠٠٧ ،مجلة الغري،جامعة الكوفة،كلية الإدارة والاقتصاد،المجلد الثاني،العدد١٤، السنة الخامسة،٢٠٠٩ ،ص٥٨-٥٩.

-أنيس شهيد محمد،مظاهر السلوك الانحرافي بعد تغير النظام السياسي في العراق،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القادسية ،قسم علم الاجتماع ،٢٠٠٣ ،ص١٧٦.

-د.سعيد جاسم الاسدي،ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق- مع بناء برنامج علاجي وقائي للحد منها ،مجلة رسالة الرافدين العدد الثاني،السنة الأولى،مطبعة الإرشاد الحديثة،بغداد، آذار ٢٠٠٥ ،ص ١٢٧

-عبد الحليم احمد السواس،الكوكايين،من الكوكاكولا إلى الإدمان-دراسة علمية شاملة لتاريخ استخدام الكوكايين وخواصه وتأثيره الدوائي والسّام على الإنسان والطرق المخبرية للكشف عن المخدرات بشكل عام (والكوكايين بشكل خاص) وتحليل نتائجها.جامعة أم القرى-مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية قسم العلوم الطبية،١٩٩٦.

-د.فتحية الجميلي ؛ الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة ،الطبعة الأولى،(عمان دار وائل للنشر ، ٢٠٠١)،ص٢٠٤.

-أحسان محمد الحسن وآخرون،(بغداد بيت الحكمة ، ٢٠٠١)، ص٤٤٣.

-د. محمد صبحي نجم ؛ أصول علم الإجرام وعلم العقاب ،(الأردن ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، ،٢٠٠٦)،ص٤٣.

- أفراح جاسم العزاوي ؛ تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة(عواملها وآثارها) ، رسالة ماجستير ،قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٦٦.

-ميشيل هارالامبوس ؛ اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، ترجمة د. أحسان محمد الحسن وآخرون،(بغداد بيت الحكمة ، ٢٠٠١)، ص٤٤٣.

Opec,annualstatisticalbulletin،Austria,opec,2009

-.

Mac Coun, R.J .Drugs and the law : Psychological analysis of drug prohibition. Bull, 1993, p.113-

adolescents .journal of - Brook, J,S &،others predictors of Drug Use Among south African Adolescents .Journal of adolescents, Health,38(1)2634 ,2006 .

Crockett,l.J &.others linking self-Regulation and Risk proneness to Risky sexual Behavior :pathways Through peer pressure and Early substance Use. Journal of Research of Research on Adolescence .2006.16(4)pp 503-525

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المبحث الثالث

تأثير المخدرات على الأمن الاقتصادي للمجتمع البصري

كُل دولة تحاول أن تحافظ على أمنها الاقتصادي وتدعيمه، لكي تواصل التقدم، ومن أجل أن تحرز دولة ما هذا التقدم؛ فإنه لابد من وجود قدر كبير من الجهد العقلي ،والعضلي معاً ،والذي يبذل بواسطة أبناء تلك الدولة سعياً وراء التقدم واللحاق بالركب الحضاري، ليتحقق لها ولأبنائها الرفاهية.ولما كان تعاطي المخدرات ينقص من القدرة على بذل الجهد، ويستنفذ القدر الأكبر من الطاقة، ويضعف القدرة على الإبداع والبحث والابتكار ،فإن ذلك يسبب انتهاك لأمن الدولة الاقتصادي ،وذلك لعدم وجود الجهود العضلية والفكرية (العقلية) نتيجة لضياعها عن طريق تعاطي المخدرات.وعلى الرغم من وجود العديد من الآثار الاقتصادية، التي يمكن نسبتها إلى انتشار ظاهرة المخدرات، فإنه سيُكتفى بذكر أهمها وأبرزها.

أولاً:إنهيار الطاقة الإنتاجية للفرد والمجتمع البصري

أن متعاطي المخدرات حدث أم كبير،رجل أم امرأة ،فقير أم غني يشتري المخدرات التي يفضلها على غيرها في التعاطي بصفة يومية ،وتتزايد رغبته في التعاطي يوماً بعد يوم فكلما تناقص أثر المخدر فيه أزدادت شهيته له ،وأزدادت النقود التي ينفقها في الحصول على هذا المخدر ،والمتعاطي مستعد في ظروف انتقاء النوع المفضل له أن يشتري نوعاً أخر يلبي إحتياجاته ولهفته إلى تعاطي (مادة مخدرة ما) ، وإذا لم يجد أي نوع من الأنواع فهو مستعد أن يدفع أضعاف القيمة النقدية لكي يحصل عليه فقد يلجأ إلى الإستدانة ، أو بيع أي مقتنى لديه أو قد يسرق أو يختلس ،أو يقوم بأي عمل إجرامي أخر لمواجهة إرتفاع ثمن المواد المخدرة ،مما يدفعه للتضحية بالطعام وغيره من ضرورات المعيشة ،ولهذا قيل أن السرقات الصغيرة التي يرتكبها المتعاطي إنما ترجع إلى الضرورات الإقتصادية.

إذا نظرنا إلى تأثير المخدرات الاقتصادي على الفرد البصري،فنجد أن الشخص المدمن قد بدأ تعاطي المخدرات مجاناً لاول مرة ،أو مجاملة لصديق،أو حباً في الاستطلاع ،أو رغبة في تسكين بعض الآلام ،وبعد ذلك يبدأ فيدفع الثمن للحصول على المادة المخدرة،وفي كل يوم يزيد من الجرعة التي يأخذها ومن ثمّ يزيد الثمن الذي يدفعه للحصول عليها .حتى يأتي الوقت الذي يجد فيه المدمن نفسه وقد خسر كل شيء يملُكه إذ يبلغ ما يصرفه المدمن شهرياً على المواد المخدرة ١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠ دينار[١]،لذا أن الاستسلام للمخدِرات والانغماس فيها يجعل شاربها يركن إليها، ومن ثمّ فهو يضعف أمام مواجهة واقع الحياة، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص كفاءته الإنتاجية،مما يعوقه عن تنمية مهاراته وقدراته وكذلك فإن الاستسلام للمخدرات يؤدي إلى إعاقة تنمية المهارات العقلية والنتيجة هي انحدار الإنتاج لذلك الشخص ومن ثمّ للمجتمع الذي يعيش فيه كمّاً وكيفاً.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

فمتعاطي المخدرات لا يتأثر وحده بانخفاض إنتاجه في العمل، ولكن إنتاج المجتمع أيضاً يتأثر في حالة تفشي المخدرات وتعاطيها.فالظروف الاقتصادية والاجتماعية، التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات تؤدي إلى انخفاض إنتاجية قطاع من الشعب العام فتؤدي أيضاً إلى ضروب أخرى من السلوك تؤثر أيضاً على إنتاجية المجتمع.

ثانياً: تاثير المخدرات على الإنفاق العام(*):

فضلاً عن الخسارة التي تلحق بالقوة الإنتاجية البشرية في المجتمع البصري،نتيجة لإنتشار تعاطي المخدرات إذ توجد الخسارة المادية الإقتصادية،التي تتمثل بالمُرتبّات التي يحصل عليها المشتغلون بعلاج ومكافحة هذه المشكلة،وفي النفقات الباهظة التي تستهلكها عمليات العلاج والمكافحة ،والمؤسسات التي تنشأ من اجل ذلك،وفي عملية الإنفاق على المتعاطين أنفسهم داخل المؤسسات والمستشفيات أو حتى خارجها.وهذا ما يستنزف الخزينة العامة للحكومة.وتزداد نفقات مواجهة المخدرات،بازدياد انتشارها تعاطياً،وتسويقاً ،واتجاراً.ومما لا شك فيه أن عملية المكافحة، لا تبدأ من النهاية،ولكنها تنطلق من التدابير الوقائية، مروراً بالأجهزة، الأمنية والطبية والقضائية والقانونية، وانتهاءً بعلاج حالة الإدمان، التي يتعرض لها المتعاطون، ويمكن عرض أهم المجالات، التي تستحوذ على جهود الحكومة المحلية ونفقاتها، على النحو الآتي:

١-مجال المكافحة:يقع في نطاق اختصاص الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات،كالشرطة، والجوازات، والجمارك ،وحرس الحدود، وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة، والتي تسعى إلى منع عبور المخدرات إلى أرض المحافظة،والاتجار فيها، وتوزيعها ،وترويجها ،ونقْلها.كما تُعنى هذه الأجهزة بمتابعة المتعاطين وملاحقتهم، وترقب مصادر الترويج ،والتهريب،بهدف الحد من الظاهرة، ومنع انتشارها،إذاً،تمثل الأموال الطائلة، التي تنفق في هذا المجال، عبئاً مالياً على الميزانية العامة، بينما كان في الإمكان الاستفادة منها، في أوجُه التنمية المختلفة، التي تكون المحافظة في أمسّ الحاجة إليها.إن الواقع يحتم علينا القول بأن فترة التسعينات شهدت عدم قبول كثير من الحالات من البصريين، وذلك للحكم عليهم أما بالسجن، أو بالإبعاد ،وما أظهرته النشرة الإحصائية لمشكلة المخدرات بإشراف اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات حول الكميات المضبوطة كما يبينها الجدول الآتي.

الجدول(٧) /الحبوب المخدرة المضبوطة في البصرة للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠

الحبوب المضبوطة	شيت وردي	شيت دموي	شيت مختلف الأنواع	حبة وردي	حبة فرط	مجموع
٢٠٠٨	١٢٩	١	١٩٩٢	٤٠	٩٤٨	٣١١٠
٢٠٠٩	٨٢	٥	١٨٨٩	٤٥	١٩١	٢٢١٢
٢٠١٠	٥١	-	٧٣٧	١٥٠	٥٦٨	١٥٠٦

المصدر: استخرج الجدول اعتماداً على بيانات مديرية شرطة البصرة،مكتب مكافحة المخدرات ،النشرة الإحصائية للمخدرات، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١١.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

من الجدول السابق يتبين لنا بان كميات الحبوب المضبوطة في عام ٢٠٠٨ بلغت حوالي٣١١٠، والتي أرسلت إلى دائرة صحة البصرة، ومن ثمّ إلى معهد الطب العدلي،وهي عبارة عن أشرطة ألمنيوم معروفة بـ Baltane وشريط ألمنيوم معروف بـBenzex وأقراص وردية اللون من مادة بـBenzhexol وأقراص معروفة تجارياً بـ(الارتان) ،وأشرطة ألمنيوم معروفة بـ Tranquine تحتوي على أقراص طبي ذات لون ازرق اللون من مادة الـ Diazepam المعروف تجارياً بـ الفاليوم [١].والتي تم أتلافها من قبل معهد الطب العدلي ببغداد.في حين بلغت كميات الحبوب المضبوطة عام ٢٠٠٩،نحو ٢٢١٢،و ١٨٨٨علبة زجاجية ومعدنية ،ومشروبات كحولية،مع اله حادة (سكين) وبندقية كلاشنكوف تم أحالتها إلى مركز شرطة الموفقية ومبلغ من المال ١٥٠٠٠٠ دينار و٨ قرص سيدي اباحي[٢] تم أحالتها إلى مركز شرطة شط العرب.

لقد تعرفنا فيما سبق على أنواع بسيطة من حالات الإدمان نتيجة تعاطي بعض الحبوب المخدرة، إلا أن الانفتاح الاقتصادي الذي شهده البلد بعد أحداث ٢٠٠٣ نتج عنه دخول مادة راتنج الكنباس(Cannabis Resin) المعروفة محلياً بالحشيشه"مادة صلبة ذات لون بني غامق مائل للاخضرار و(الأفيون (Opiumأو ما يسمى (الترياق) وهي مادة صلبة ذات لون بني غامق مائل للسواد" ، وهي أكثر الأنواع المنتشرة بالجنوب فقط والتي نشأت في غضون السنوات القليلة الماضية، وذلك من خلال بيانات محكمة استئناف البصرة[٣] وتهريبها عبر المنافذ الحدودية الشرقية من البصرة. إذ أن تجارة الحشيشه بدأت تنتشر في المقاهي وصالات الألعاب إذ تباع بأسعار حسب مصادرها وأنواعها إذ تتوفر حشيشه الناركيله، والأفيون الإيراني والأفغاني وحبوب الكبسله.

والجدول الآتي يبين أنواع وكميات المخدرات المضبوطة من عام ٢٠٠٤- ٢٠١١ وفق المادة ١٤ من قانون المخدرات لعام ١٩٦٥[١].

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول(٨) /كميات المخدرات المضبوطة ونوعياتها في البصرة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠

العام	الكمية المضبوطة							
	كيلوغرام(كغم)	قيمتها الاجمالية/مليون	غرام (غم)	ملغرام(ملغم)	كبس	انبوله	حبابه	مجموع
٢٠٠٤	٤	٤٠	١٦٨٤	٥٢٥	١٢٣			٢٣٧٦
٢٠٠٥			٢٧٥		٣٠			٣٠٥
٢٠٠٦			٨٥٥					٨٥٥
٢٠٠٧			٣٦٨	٦٠٠				٩٦٨
٢٠٠٨	٤١	٤١٠	١٨٣٤	٥٧١٧			١٥٨٤٩	٢٣٨٥١
٢٠٠٩	٨٦	٨٦٠	١٤٠	٢٢٠٠	٦٠			٣٣٤٦
٢٠١٠	١٠٣	١٠٣٠	٤٣٩٩	٨٢٢١		٢٠٠		١٣٩٥٣
المجموع	٢٣٤	٢٣٤٠	٩٥٥٥	١٧٢٦٣	٢١٣	٢٠٠	١٥٨٤٩	

المصدر:استخرج الجدول استناداً إلى بيانات،مديرية شرطة البصرة، مكتب مكافحة المخدرات ،البصرة،بيانات غير منشورة للعام ٢٠١١.

ومن أهم ما أعلنت عنه هذه الدراسة تزايد كميات المواد المخدرة في سوق الاتجار غير المشروع،إذ تم ضبط مخدرات بقيمة (٤٠ مليون دينار) خلال عام ٢٠٠٤ تم مصادرة ٤ كغم من المواد المخدرة ،وكذلك في عام ٢٠١٠ تم مصادرة ١٠٣ كغم، من المواد المخدرة يصل أثمانها إلى (١٠٣٠) عشرة مليارات وثلاثون مليون دينار عراقي.والتي أرسلت إلى المديرية العامة للتحقيقات الجنائية بغداد، والقسم الأخر سلمت إلى المعهد الطبي العدلي،وقسم منها استهلكت أثناء أجراء الفحص المختبري في معهد الطب العدلي .

ومن المفيد الإشارة إلى أن قوات الشرطة ضبطت مؤخراً كمية محدودة من مادة مخدرة جديدة لم تكن تألفها القوات الأمنية العراقية من قبل يطلق عليها المهربون اسم "كريستال" وان أسلوب تهريب المادة الجديدة يختلف عن الأساليب التقليدية ،إذ تتم تعبئتها في أكياس صغيرة الحجم توحي بأنها مواد طاردة للرطوبة وترفق مع البضائع والسلع الاستهلاكية المستوردة.المادة لا تستهلك محلياً وإنما يتم تهريبها من دولة مجاورة للعراق ومنه إلى دولة مجاورة أخرى ،وهي تتميز بتركيزها العالي جداً وثمنها الباهظ نسبياً. ولها معامل خاصة علماً أن سعر الغرام الواحد يتجاوز ١٠٠٠٠٠ دينار عراقي[٢].

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

والجدير بالذكر إن قيادة شرطة البصرة قد ضبطت بتاريخ ٢٠١٠١٩١٦ ،مادة الترياق المخدرة [١].والتي يقوم بعض المهربي والتجار بشرائها بمبلغ من المال قدرة ٢٥٠٠٠٠ دينار للقطعة الواحدة بوزن ٢٥٠ غرام،ويباع الغرام بـ(٣٠٠٠) دينار،كما إن الحبوب التي ضبطت بحوزتهم هي الكبتاكون التي يقوم بشراء ١٥حبه منها بمبلغ من المال قدرة ١٠٠ دولار أمريكي[٢]وكذلك الحبوب المخدرة ،وأشهرها الوردي والدموي ،أما المواد المخدرة المصنفة من الدرجة الأولى كالكوكايين والهيروين فهي نادرة وغير شائعة التداول[٣]،وأن مديرية شرطة البصرة تصنف المخدرات الداخلة إلى العراق إلى بيضاء وسوداء تبعاً لتأثيرها في المدمن، ترسل إلى المختبر في البصرة العديد من المواد لكشف المخدر فيها وقد تكون مادة الحشيش أكثر ما تم رصده حتى الآن بسبب رخص سعره.

وان أكثر المناطق التي تكثر فيها بيع وتعاطي المخدرات في البصرة هي المناطق الحدودية مثل:السيبه ،التنومة،أبي الخصيب،القرنه ،صفوان...الخ وهي المناطق المحاذية للحدود[٤]،ووسائل النقل المستخدمة في تهريب المخدرات إلى البصرة وأساليب إخفائها غالباً عن طريق قوالب معدة لهذا الغرض من القماش أو النايلون،أو داخل شونته التنزيلات ،أو تحت مقود السيارات أو بداخل الإطارات،أو بداخل بطانة السيارات [٥]

والجدير بالذكر إن كمية المخدرات التي تسربت إلى البصرة فلم تشر الإحصائيات الرسمية إلّا إلى الجزء الضئيل جداً من هذه الكميات،أي التي ضبطت لدى بعض المهربين والتجار.وتعترف الإنتربول إن ما يضبط في العالم بضمنه (العراق) لا يشكل سوى ١٠٪ من الحجم الحقيقي لتداول المخدرات،وقد أخذت العصابات الدولية تزداد قوة وتمويلاً وتنظيماً، وامتدت أنشطتها عبر الدول والقارات حتى أصبحت جرائم المخدرات، جرائم عابرة للحدود أو جرائم بلا وطن، كما تفرعت منها جرائم خطيرة مثل(غسل الأموال)،و(الجريمة المنظمة)،و(الإتجار بالأسلحة)،و(الفساد الإداري).

٢-مجال الوقاية والتوعية بأضرار المخدرات:يكتسب هذا المجال أهميته، من كونه الخطوة الأولى في مواجهة ظاهرة المخدرات؛ إذ من المتوقع، أن يحدّ تحسن الوعي العام من الإقبال على المخدرات؛ وهذا ما يحدّ بدوره من الجهود المبذولة في المجالات الأخرى. ومن هذا المنطلق، فإن البصرة، التي تشتكي من ظاهرة انتشار المخدرات، تبذل جهوداً جاهدة وأموالا طائلة، في سبيل تنمية الحس الخاص ،والعام، لدى أفراد المجتمع البصري، من خلال أجهزة الإعلام المختلفة، والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية، والهيئات العامة والخاصة، ووزارات الشباب والرياضة، وغيرها من الأجهزة، التي لها قنوات اتصال بالجمهور.ومما لا شك فيه، أن لهذه الجهود، التي تسعى إلى خلق شعور مضاد لظاهرة تعاطي المخدرات دوراً إيجابياً، على أرض الواقع؛ إلا أنها تستنزف أموالاً طائلة، تتزايد بازدياد حدة انتشار الظاهرة، ودرجة الشفافية حول حجم الظاهرة.

٣-مجال الدراسات والأبحاث التي تختص بمتابعة انتشار ظاهرة المخدرات:نتيجة لتطور الأساليب والوسائل، التي يتبعها المتعاملون بالمخدرات، فإن متابعة حركة المتغيرات، الرئيسية والفرعية، لهذه

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الظاهرة تتطلب تطوراً مماثلاً، في المنهج والأسلوب؛ ما يستدعي تخصيص أجهزة معينة، وكفاءات متخصصة، لإجراء الدراسات العلمية، التي تهدف إلى استطلاع حجم الظاهرة، وأسباب انتشارها، ودوافعها واتجاهاتها، وطبيعة الاتجار في المخدرات.ونظراً إلى الدور الكبير للجريمة المنظمة، في مجال المخدرات، فإن الأبحاث والدراسات، التي تتعلق بها، يجب أن تكون ذات نوعية خاصة تسهم في فهْم الأساليب الفنية، الجديدة والمبتكرة، لهذا النشاط الإجرامي.بشكل عام،إن التطور العلمي، المطلوب لفهْم ظاهرة المخدرات في البصرة، يتطلب جهوداً متواصلة، ونفقات مالية، متوالية وهائلة، ستتحمل الخزينة العامة جزءاً كبيراً منها.

٤-مجال القضاء والردع القانوني: يتطلب الحد من انتشار ظاهرة المخدرات، العمل على تطوير السلطات التشريعية وتدريبها، بهدف سن التشريعات والأنظمة، القادرة على صيانة الأمن، وتحقيق خاصية الردع المنشودة. وحتى يتحقق ذلك للمحافظة، فإنها تحتاج إلى بذل الكثير من الجهد والمال، وإلى تخصيص العديد من الكفاءات العلمية، القادرة على النهوض بهذه المهمة،وفق فهْم، حقيقي، وواقعي، لحجم الظاهرة ،واتجاهاتها ،وأنماطها. ومن الطبيعي أن تكون الخزينة العامة، هي المصدر الرئيسي للحصول على الأموال اللازمة، لتحقيق هذا المستوى المتطور للنظام، القضائي والقانوني.يذكر أن في البصرة حالياً سلطة قضائية متمثلة بالمجلس الأعلى للقضاء- قسم الجرائم الكبرى خاص بهذا الشأن يتكون من قاضي مع عدد من المنتسبين.

٥-مجال السجون والإصلاحيات، اللازمة لاستكمال إجراءات العدالة: يتطلب الأمر إعداد أماكن خاصة، لتنفيذ العقوبة، واستكمال إجراءات الردع القانوني، للمشاركين في العمليات المرتبطة بالمخدرات،إذ أن السلطة التنفيذية المتمثلة بسجن البصرة الاصلاحي، التابع لأقسام سجن البصرة المركزي يتكون من ٩٠ منتسب وضباط تحقيق، وتنفق المحافظة، في هذا المجال، أموالاً طائلة، بدءاً من أجور العاملين، والمباني وصيانتها، والإعاشة، والرعاية الطبية، وغيرها من المستلزمات الضرورية، التي تستنزف الكثير من خزينة الحكومة.

٦-مجال العلاج والرعاية اللاحقة للمدمنين: لكل جريمة ضحايا، ومن ضحايا جريمة المخدرات المدمنون، الذين تحولوا إلى أسرى لهذه العادة، أو لهذا السلوك الإجرامي. ونتيجة لكونهم يمثلون جزءاً من التركيبة الاجتماعية للمحافظة، فإن من مسؤوليتها،أن تؤمن المستشفيات والمصحات، اللازمة لتخليصهم من حالة الإدمان، حتى يعودوا أصحاء، فاعلين، ومواطنين أسوياء.إذ يوجد قسم الامراض النفسية في مستشفى البصرة العام خاص لمعالجة المدمنين، ومن المعلوم أن مرحلة العلاج لا تنتهي بمجرد مغادرة المستشفى، أو العيادة الخاصة بمعالجة المدمنين؛إذ من الضروري أن يخضع المدمنون لمرحلة متابعة، وإعادة تأهيل؛ وهذا ما يستدعي إنشاء أجهزة متخصصة، للاضطلاع بمهمة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

رعايتهم اللاحقة؛ وهو ما يتطلب نفقات طائلة، تمثل عبئاً إضافياً لابدّ أن تتحمله الخزينة العامة للحكومة.ولقد بادرت مستشفى البصرة العام بتأسيس مركز سارة للصدمات لعلاج مدمني المخدرات والذي غالبية زبائنه من المتطوعين)[1]،إذ أنه المركز الطبي الوحيد المخصص لعلاج الإدمان وهو جناح خاص لمعالجة مرضى الإدمان تابع إلى مستشفى البصرة العام ،غير واف للغرض المعد له وحجم المشكلة الذي يتزايد يوماً بعد يوم.وانطلاقاً من ذلك:فأن الحكومة تنفق أموالاً طائلة في مجال مكافحة المخدرات كان من الممكن استثمارها في عملية البناء والتنمية.

أي أن هناك نفقات باهضة تقتضيها عمليات المكافحة والعلاج والمؤسسات التي تنشأ لهذا الغرض.ومن أهم اجهزة مكافحة المخدرات حراس الحدود،ومصلحة الجمارك،ومصالح وزارة الصحة،ووزارة العدل والشرطة،والدرك الوطني،وهذه المبالغ التي تنفق في هذه النواحي كان من الممكن ان توجه الى الاستثمار في عمليات الانتاج.

وعلى الرغم من صعوبة تقدير الخسائر المادية،التي تتكبدها الحكومة، في سبيل مكافحة ظاهرة المخدرات، فإن هناك محاولة لتقدير نفقات تعاطي المخدرات ،إذ اعتمدت أسلوب المعادلات والعينات التي حصلت عليها الباحثة من خلال المقابلة:وقد استعملت هذه الأداة في الزيارة الاستطلاعية،وقد كان المجال البشري للدراسة يعتمد على متعاطي المخدرات من الشباب النزلاء في سجن البصرة الإصلاحي، التابع لأقسام السجن المركزي (٣٤) نزيل من المحكومين على مختلف أنواع الجرائم، من متعاطي المخدرات الذي يجرم فيه متعاطيها(الحشيشة والأنواع الأخرى)،ولا وجود لإحصاءات رسمية لتقدير أعداد المتعاطين في البصرة، وحتى داخل السجن لم تجد الباحثة قائمة بعدد المتعاطين سوى (٣٤) حالات مسجلة لدى هذه المؤسسة،نظراً لحساسية مشكلة البحث.

-متوسط نفقة الجرعة اليومية، من النوع (س) من المخدرات، للشخص الواحد = جملة نفقة الجرعة اليومية من مخدر معين للعدد (س) من الأشخاص/عدد أفراد العينة (س).

-متوسط نفقة الإدمان على المخدرات، في المجتمع (ع)، في اليوم الواحد = أ X عدد الأشخاص المدمنين على المخدر (س)، في المجتمع (ع).

-نفقة الإدمان على المخدر (س)، في المجتمع (ع)، في العام = ب x ٣٦٠ يوماً.

-نفقة الإدمان على أنواع المخدرات المختلفة = نفقة الإدمان على المخدر (س) + نفقة الإدمان على المخدر (ص) + ... ن.

وتطبيقاً للمعادلات السابقة، فقد توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية بعدما حصلت على بيانات لعينة حجمها عشرة أشخاص من مدمني كل نوع من أنواع المخدرات:

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

-نفقات تعاطي الترياك

متوسط نفقة الجرعة اليومية، للشخص الواحد = ١٠/٣٠٠٠ أشخاص = ٣٠٠ ديناراً.

متوسط نفقة تعاطي الترياك، لجميع مدمنيه، في اليوم = ٣٠٠ ديناراً x١١ شخصاً = ٣٣٠٠ ديناراً.

نفقة الإدمان على الترياك، لعام ٢٠١٠= ٣٣٠٠ ديناراً x ٣٦٠ يوماً = ١١٨٨٠٠٠ ديناراً.

-نفقات تعاطي الحبوب المخدرة

متوسط نفقة الجرعة اليومية، للشخص الواحد = ١٠٠٠ ديناراً/١٠ أشخاص = ١٠٠ دينار.

متوسط نفقة الإدمان، لجميع مدمني الحبوب المخدرة، في اليوم = ١٠٠ دنانير X ٣٢ شخصاً = ٣٢٠٠ ديناراً.

نفقة الإدمان على الحبوب المخدرة، لعام ٢٠١٠ = ٣٢٠٠ ديناراً x ٣٦٠ يوماً = ١١٥٢٠٠٠ ديناراً.

-نفقات تعاطي الحشيش

متوسط نفقة الجرعة اليومية، من الحشيش، للشخص الواحد = ٥٠٠٠ ديناراً/١٠ أشخاص = ٥٠٠ دينار.

متوسط نفقة الجرعة اليومية، لجميع مدمني الحشيش = ٥٠٠ دنانير x١٢ شخصاً = ٦٠٠٠ديناراً.

نفقة الإدمان على الحشيش، لعام ٢٠١٠ = ٦٠٠٠ ديناراً x ٣٦٠ يوماً = ٢١٦٠٠٠٠ ديناراً.

-نفقات تعاطي المواد المخدرة الأخرى

متوسط نفقة الجرعة اليومية، للشخص الواحد = ١٠٠ ديناراً/١٠ أشخاص = ١٠ ديناراً.

متوسط نفقة الإدمان اليومية، لجميع مدمني المواد الأخرى= ١٠ ديناراً X ١١ شخصاً = ١١٠ديناراً.

نفقة إدمان المواد الأخرى، لعام ٢٠١٠ = ١١٠ ديناراً x ٣٦٠ يوماً = ٣٩٦٠٠ ديناراً.

-نفقة تعاطي جميع أنواع المخدرات، لعام ٢٠١٠

١١٨٨٠٠٠ + ١١٥٢٠٠٠ + ٢١٦٠٠٠٠+ ٣٩٦٠٠ = ٤٥٣٩٦٠٠ ديناراً.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أن الرقم المذكور، لا يمثل سوى ٢٠.١٠% من إجمالي الرقم الحقيقي؛ إذ إن الأجهزة المختصة، لم تتمكن من الوصول إلى ما يقارب ٨٠ . ٩٠% من إجمالي المخدرات الداخلة إلى البصرة؛ لان أعداد المدمنين في المحافظة قد تكون أكبر بكثير مما نعرفه في الواقع .لأن المشكلة تشبه جبل الجليد إذ لا يبرز منها سوى جزء صغير؛ والسبب في ذلك يعود إلى ارتباط الادمان بالوصمة الاجتماعية إذ ينظر المجتمع باحتقار للمدنين ويصفهم بأوصاف بشعة (مثل المكبسلين ،والحشاشة وغيرها) ولذلك فأنهم يخفون مشكلتهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً كما أن خوفهم من التبعات القانونية والأحجام عن تزويدهم بالأدوية من قبل الأطباء يزيد خوفهم من كشف حقيقة ما يعانون منة.

كما يمكن التوصل إلى تقديرات لنفقات معالجة الإدمان على المخدرات، والتي جاءت على النحو الآتي:

١-متوسط نفقة المعالجة للشخص الواحد = (نفقة العلاج في المركز الحكومي + نفقة العلاج في المراكز الأهلية)/٢ = (١٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠)/٢=١٥٠٠٠ دينار.

٢-متوسط النفقة الإجمالية للعلاج، لعام ٢٠١٠ = أ X عدد المدمنين = ١٥٠٠٠ دينار x٣٤ من المدمنين = ٥١٠٠٠٠ دينار.

ولقد استكملت الباحثة محاولتها لتقدير إجمالي النفقة، التي تتحملها ميزانية الحكومة، بمحاولة قياس نفقة أعمال المكافحة؛ فرأت أن المبالغ المخصصة لميزانية الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات، لعام ٢٠٠٨ يمكن أن تكون أساساً لتقدير نفقة أعمال المكافحة عام ٢٠١٠؛ أي أن نفقة أعمال المكافحة، حسب تقدير الباحثة، تساوي ٩٢٠٦٦٦٧ ديناراً.

وهكذا، تمكنت الباحثة من تقدير الأموال المنفقة على المخدرات، عام ٢٠١٠، من خلال المعادلة الآتية:

نفقة تعاطي المخدرات = نفقات التعاطي + نفقات العلاج + نفقات المكافحة = ٤٥٣٩٦٠٠ + ٥١٠٠٠٠ + ٩٢٠٦٦٦٧ = ١٤٢٥٦٢٦٧ ديناراً عراقياً.

وبالنظر إلى ضخامة الرقم، الذي توصلت إليه الباحثة، يمكن القول، إن ظاهرة المخدرات، تستنزف، الميزانية العامة للحكومة، أموالاً طائلة، كان في الإمكان الاستفادة منها، في أوجُه التنمية الأخرى. ولك أن تتصور كم فرصة عمل، كان في الإمكان توفيرها، في سوق العمل البصري، لو أنفقت هذه المبالغ الطائلة، في مجال الاقتصاد! ولك أن تتصور كم مستشفى أو مدرسة، حُرِمَها المواطن البصري، بسبب تفشي ظاهرة المخدرات، وعزم الحكومة المحلية على مكافحتها والحد من انتشارها.باختصار، إن انتشار ظاهرة المخدرات، يسبب إرباكاً وإرهاقاً للخطط التنموية، ويضيف أعباءً

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مالية، ربما لا تتحملها الميزانية العامة؛ وهذا ما ينجم عنه التضحية ببرامج تنموية، على درجة عالية من الأهمية للمواطن البصري.لاسيما وأن الانفاق العام في العراق قد ارتفع إلى ٨٣٨٢٣ مليار دينار للعام ٢٠١٠ بعد أن كان يبلغ نحو ٦٥٦٥٨ مليار دينار في العام ٢٠٠٩.والجدول(٩) يبين ذلك الارتفاع .

الجدول(٩) الانفاق العام في العراق للعامين ٢٠٠٩ –٢٠١٠

الانفاق	القيمة(مليار دينار)		النسبة الى الناتج المحلي%	
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
الانفاق الجاري	٥٢٥٦٧	٦٤٣٥١	٣٧,٧	٣٧,٤
الانفاق الاستثماري	١٣٠٩١	١٩٤٧٢	٩,٤	١١,٣
اجمالي الانفاق العام	٦٥٦٥٨	٨٣٨٢٣	٤٧,١	٤٨,٧

المصدر:البنك المركزي ،التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،بغداد،٢٠١٠

ومن أهم الأثار الاقتصادية السلبية للمخدرات تأثيرها على عائدات الدخل القومى فقد يرتفع حجم الإنفاق على المخدرات مقارنة بالاستثمارات المنفذة لبعض القطاعات المهمة والتي بلغت نحو ١٩٤٧٢ مليار دينار عام ٢٠١٠. لكون الإنفاق على المخدرات لا يتجه إلى السلع والخدمات ،التي ينتجها القطاع الإنتاجي (قطاع المشروعات)،ومن ثم يعد نقصاناً للإنفاق العام.

ثالثاً:انخفاض مستوى الدخل القومي(*):

يؤدي تعاطي المخدرات إلى إنفاق الكثير من الدخل العام للأسرة والفرد على المخدرات المطلوبة؛ وهذا ما يؤدي إلى نقص في الدخل المتاح، للإنفاق على السلع والخدمات المشروعة المنتجة في الاقتصاد القومي(١)،لاسيما أن متوسط انفاق الأسرة على المجاميع الرئيسة باسعار السوق في المحافظة بلغ (٨٣٠,٩١ الف دينار/ شهر) من مجموع الانفاق في العراق والبالغ (١١٤٨,٠٧ الف دينار / شهر) للعام ٢٠١١(٢).في الوقت الذي يكون فيه المجتمع بأمس الحاجة لبناء كيانه وتطوره، إذ قد يمثل ضغطاً إقتصادياً خطراً على المجتمع ،يتمثل بعدم إشباع الحاجات الأساسية لبناء المجتمع وهذا الضغط الإقتصادي يمثل سلاحاً خطراً قد يؤدي إلى إنهيار اقتصادي.إذ يشكل الإنفاق على المخدرات، عبئاً على ميزانية الفرد والأسرة والمجتمع. ومما لا شك فيه، أن الأموال المنفقة على المخدرات، تأتي على حساب حصة الاستهلاك من جهة، وعلى حساب مدخرات الأسرة والفرد والمجتمع من جهة أخرى. لأن المستهلك قد يصبح، نتيجة لتعاطيه المخدرات، عند مستوى رفاهية أقلّ مما كان عليه في السابق وأن الكميات، التي كان المستهلك يستطيع شراءها بدخله المتاح، قد تنخفض، نتيجة لانخفاض الدخل المخصص للسلع المشروعة. كما أن الكميات، التي تعطيه أقصى إشباع ممكن، في ظل الدخل المتاح للسلع المشروعة، قد تنخفض ايضاً باختصار، يمكن القول إن تعاطي المخدرات، يؤدي إلى:

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

●انخفاض مستوى رفاهية المستهلك.

●انخفاض كميات السلع والخدمات، التي يستطيع شراءها بدخله المتاح، المخصص للسلع المشروعة.

●انخفاض كميات السلع والخدمات، التي تعظم منفعة المستهلك.

وينفق المتعاطون في البصرة، اموالاً سنوياً لشراء المخدرات الممنوعة، وهذا المبلغ أقل عن المبلغ الذي ينفق على نظام العدالة الجنائية،ومع زيادة الإنفاق على تعاطي المخدرات يقل دخل الأسرة الفعلي مما يؤثر على نواحي الإنفاق الأخرى ويتدنى المستوى الصحي والغذائي والاجتماعي والتعليم،لاسيما وإن نسب الحرمان من الحاجات الأساسية لمحافظة البصرة بلغت ٢٧,٦من الصحة، ٦٦,٤%،من البنى التحتية،٢١,٦من التعليم(١).

كما تؤدي عملية تبييض الأموال إلى هروب الأموال إلى خارج الدولة،وخسارة الإنتاج لأحد أهم عناصره وهو الرأسمال،مما يعيق إنتاج السلع والخدمات،فينعكس بشكل سلبي على الدخل القومي بالانخفاض.

لذا يجب قياس أثر المخدرات على الدخل القومي من خلال تقدير أثارها على الدخل القومي ومعدل نموه إذا ما افترض توجيه هذه الموارد التي تم إنفاقها على المخدرات في مجال الاستثمار القومي وبهذا يمكن تقدير مقدار الفقد في الدخل القومي ، ومعدلات النمو الاقتصادي نتيجة انتشار المخدرات في العراق وحجم الزيادة في الطلب على النقد الأجنبي وذلك لسداد فاتورة استيراد المخدرات . ومن هنا فان هذا يؤثر على حصيلة النقد الأجنبي المتاح لشراء السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة المستوردة وذلك لحاجة برامج التنمية إليها ، وكما يؤثر أيضاً في ميزان المدفوعات .كما يؤثر الإنفاق على المخدرات في ميزانية الأسرة والأنفاق الاستهلاكي وكذلك على الإحلال ومعدلات الإحلال وبيع السلع الاستهلاكية المختلفة وعلى توزيع الدخل بين الاستهلاك على السلع والخدمات والادخار .كما تؤثر المخدرات على القوى البدنية والذهنية لمستهلكيها ومن ناحية فإنها تؤثر في مستوى إنتاجية الأفراد ويعتبر الفرق بين الإنتاجية قبل التعاطي والإنتاجية بعد التعاطي نوعاً من الفاقد والتالف الاقتصادي العراقي) كما انه إذا استثمرت الأموال المستهلكة في التعاطي والإدمان والاتجار وعلاج ومكافحة المخدرات في مجالات الاستثمار المنتجة فان ذلك سوف يؤدى إلى زيادة فرص العمل المتاحة مما يؤدى إلى تخفيض معدلات البطالة في المجتمع البصري.فضلاً عن تأثير تكاليف مكافحة المخدرات وتكاليف الوقاية من المخدرات وتكاليف العلاج من المخدرات وتكاليف التحاليل الدورية للوظائف الحيوية والمشاكل الاجتماعية وطلاق ومحاكم وتكاليف حوادث التسمم ومضاعفات الإدمان والجريمة المصاحبة للإدمان والزراعات التي تستبدل بالمخدرات وضياع جهود التعليم والرسوب المتكرر وإهدار الإبداع وكفاءة عمل اقل- غياب – تخريب في أماكن العمل

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ومضاعفات الجريمة المصاحبة للمخدرات وتكلفة السجون و الفساد والظلم وحوادث سيارات وغسيل الأموال.

رابعاً:تأثير المخدرات في مستوى الأسعار

هذا فضلاً عن التأثير المدمر في كيان الأسرة الاقتصادي، فالتعاطي يؤثر في إنتاجية الفرد كماً وكيفاً ،ويفقده الإشراف على تداول هذه الأموال ،وتحصيل الضرائب المستحقة عليها،هذا فضلاً عن الربح الفاحش الذي يجنيه تجار ومهربي المخدرات من شأنه أن يوجد طبقة طفيلية من المنتفعين تقوم بصرف هذه الأموال ببذخ في شراء السلع والكماليات الموجودة في الأسواق بأعلى الأسعار ويؤدي ذلك إلى الإضرار بالمستهلك العادي ، اذ يجد احتياجاته في ارتفاع مستمرفقد ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك لعموم العراق والبصرة من ١٢٢,١ نقطة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٢٥,١ نقطة في عام ٢٠١٠ أي بزيادة نسبتها ٢,٥% .والجدول (١٠) يوضح ذلك الارتفاع في الاسعار.

الجدول(١٠) /الرقم القياسي للاسعار المستهلك في البصرة والعراق للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠

السنة	المعدل	الرقم القياسي العام %	معدل نمو الأسعار لعام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩
٢٠٠٩	١٣٠,٧	١٢٢,١	٢,٥
٢٠١٠	١٣٤,٣	١٢٥,١	

المصدر:البنك المركزي ،التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،بغداد،٢٠١٠.

وتسهم عملية تبييض الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع، مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود. ونظراً لأن عملية تبييض الأموال وما يرتبط بها من حركة الأموال عبر البنوك المتعددة، وهي على مستوى العالم، فإنها تسهم بشكل ملحوظ في التوسع في السيولة الدولية، ومن ثمَّ يمكن أن تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية[١].

خامساً-إهدار المحافظة للكثير من الأموال في سبيل المخدرات

يؤدي تعاطي وانتشار المخدرات إلى خسائر مادية كبيرة بالمجتمع ككل،وتؤثر عليه ،وعلى إنتاجيته، وهذه الخسائر المادية تتمثل: في المبالغ التي تنفق وتصرف على المخدرات ذاتها تلحق بالمجتمع ككل،فمثلاً :إذا كانت المخدرات(تزرع في أراضي المجتمع) الذي يستهلك فيه ،فإن معنى ذلك إضاعة جزء من الثروة في الأرض التي كان من الممكن استغلالها في زراعة محاصيل يحتاجها واستخدام الطاقات البشرية في ما ينفع المحافظة،ويزيد من إنتاجيتها،فضلاً عن أن الذين يعملون في هذه المزارع قد يكونون من المتعاطين ،أو المتاجرين بهذه المواد مما يسبب إنتشاراً واسعاً لهذه المواد،وهذا ما يتخوف تكراره في بلدنا العراق؛إذ تشير بعض الإحصائيات بان المزارعون بعد عام ٢٠٠٣،واضحو يستبدلون زراعة الخشخاش بدلاً من زراعة الحبوب سيما الارز.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أما إذا كانت المخدرات تهرب إلى المجتمع المستهلك للمواد المخدرة، فإن هذا يعني إضاعة وإنفاق أموالاً كبيرة ينفقها أفراد المجتمع المستهلك عن طريق دفع تكاليف السلع المهربة إليه ،بدلاً من أن تستخدم هذه الأموال في ما يفيد المجتمع كاستيراد مواد وآليات تفيد المجتمع للإنتاج أو التعليم أو الصحة.

واشارت الهياة الدولية للرقابة على المخدرات ،ومقرها نيويورك في تقاريرها الصادرة في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٦،بأن العراق أضحى بعد الاحتلال الامريكي له دولة عبور المخدرات المنقولة اليه من قبل مافيا المخدرات ؛عبر الحدود الشرقية الوسطى ،والجنوبية للوصول إلى دول الخليج ،وشمال افريقيا ،وعبر الحدود الشمالية عبر اقليم كردستان في الاتجاه لتركيا، ودول البلقان ،وأوربا الشرقية ،الأمر الذي حذا بالحكومة العراقية اصدار (القانون) رقم ٣ في ٢٠٠٤١٨١٨ متضمناً اعادة فرض عقوبة الاعدام بعد ما تم تعليقها وايقافها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب امرها ذي الرقم ٧ الصادر في ٢٠٠٣١٦١١٠ والمنشور في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية)،وأورد القانون رقم ٣ الجرائم المعاقب عليها بالاعدام على سبيل الحصر وهي الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والجرائم ذات الخطر العام واستخدام المواد الجرثومية والاعتداء على سلامة النقل ،والمواصلات ،وجرائم المتاجرة بالمخدرات .كما شرع مجلس النواب العراقي قانوناً لضبط الاموال المهربة ،والممنوع تداولها في الاسواق ذي الرقم ١٨ لسنة ٢٠٠٨،وخول كل من وزارة الدفاع والداخلية ،والامن الوطني، والهياة العامة للكمارك صلاحية الضبط واحالة مرتكبي جرائم تهريب المواد المحرم تداولها إلى المحكمة ذات الاختصاص المكاني[١].

كما لابد الاشارة هنا بأن المشرع العراقي؛ قد اصدر قانوناً بشأن مكافحة عمليات غسيل الاموال رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٤،وأشار إلى أن جرائم الاتجار بالمخدرات ،تعد اخطر الجرائم التي تدر اموالاً غير مشروعة التي تصلح لان تكون محل لجريمة غسيل الاموال او الاشتراك فيها[٢].

سادساً-تأثير المخدرات على الموازنة العامة للدولة

اتصالاً بالنقاط السابقة الذكر،يرهق انتشار ظاهرة المخدرات، في أي دولة من الدول، خزينتها العامة؛أو يَحْرِمها إيرادات،حالت دونها تلك الظاهرة. في الإمكان كذلك، عرض الآثار التي يسببها انتشار الظاهرة ، في ميزانية الحكومة، على النحو الآتي:

-يؤثر انتشار ظاهرة المخدرات في الميزانية،من خلال الأموال الطائلة،التي تنفق على مكافحة المخدرات؛وكما مر بنا سابقاً،وتزداد قيمتها، تبعاً لازدياد حجم الظاهرة،وازدياد النسبة المخصصة من الدخل القومي، لمواجهتها.

-يؤثر انتشار ظاهرة المخدرات في ميزانية الحكومة، من خلال النقص الملحوظ في الإيراد الحكومي، نتيجة لتهرب الأموال غير المشروعة من دفع الضرائب، ونتيجة للانخفاض في الدخل القومي بشكل عام، الناتج من انتشار البطالة بين المتعاطين، وانخفاض إنتاجيتهم.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

-يتولد من انتشار ظاهرة المخدرات، انتشار البطالة بين المتعاطين،ومن ثمّ انتشار ظاهرة الفقر،واتساع الفوارق بين طبقات المجتمع؛ وترى الباحثة واستناداً إلى نتائج المسح الاقتصادي ،والمسمى(بمسح IHSES) إن نسبة الفقر في البصرة وصلت إلى أكثر من ٣٤%،وإن فجوة الفقر فيها ١%[٣] نسبة لعدد سكان المحافظة والبالغ ١,٩١٢٥٣٣مليون نسمة لعام ٢٠٠٧ [١] إن كل هذا يستدعي أن يكون هنالك قدراً من العدالة في توزيع التخصيصات الاستثمارية بين المحافظات العراقية والتي بلغت،في البصرة ١٠١٣١١٥,٠ للعام ٢٠٠٨[٢]،فوضعت للمحافظة تخصيصات لا تتناسب مع أوضاع الفقر.

سابعاً-تفشي الظواهر الغير الصحية في مجال التعاملات المالية مثل: ظاهرة غسل الأموال

كما تقف المخدرات سبب وراء اتساع نطاق غسيل الاموال المؤثرة على الأمن القومي والمصلحة الاجتماعية والاقتصادية للدول[٣] لعلّ أهم عمليات تبييض الأموال تتعلق بتجارة المخدرات، نظراً للمردود الضخم من الأموال التي تدرها هذه التجارة.إذ يُعَدّ الاتجار في المخدرات مصدراً من أهم مصادر الأموال غير المشروعة التي تحتاج إلى تمويه ،وغسل حتى تأخذ صورة المال المشروع.إذ يلجأ المتجرون فيها وفي غيرها من العقاقير غير المشروعة إلى إخفاء وجود الدخل أو إخفاء مصدره غير المشروع ،ومن ثمّ يعمدون إلى التمويه من أجل الإيهام بأن الدخل مشروع ،ومما لاشك فيه أنه يترتب على هذه العمليات العديد من الآثار السلبية التي تنعكس على الأمن الاقتصادي للمحافظة،وتدفع بها إلى الكثير من المشاكل الإدارية والمالية.وتتضح ضخامة الآثار الاقتصادية المترتبة على عمليات غسل الأموال[*]ذات العلاقة بالاتجار في المخدرات ما يلي:

١-لعمليات غسل الأموال آثار سلبية في مستوى الدخل القومي: إذ يلجأ تجار المخدرات إلى غسيل أموالهم، التي حصلوا عليها من عمليات بيع المخدرات، في المصارف الخارجية،وهذا ما يسبب استنزافاً للدخل القومي.

٢-لعمليات غسل الأموال آثار سلبية في سعر العملة المحلية،إذ أن زيادة المعروض من العملة المحلية تؤدي إلى نقص قيمتها في سوق العملات الأجنبية. كما أن طلب العملات الأجنبية وبخاصة :الدولار ،والجنيه الإسترليني ،والمارك الألماني يزداد مسبباً استنزافاً للاحتياطي النقدي من هذه العملات، خاصة في ظل لجوء الكثير من الدول إلى دعم عملاتها الوطنية وحمايتها من التقلبات الخطيرة.

٣-تسبب عمليات غسل الأموال أعباء إضافية على ميزانية الحكومة ،إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع قيمة الواردات.ونظراً إلى كون العراق، يعتمد اعتماداً كبيراً على السلع والخدمات المستوردة فإن الدول ذات المقدرة المالية والنقدية الضعيفة تكون من أكثر الدول تضرراً بتجارة المخدرات وما يرتبط بها من عمليات لغسل الأموال.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٤-تسبب تجارة المخدرات إرباكاً للسلطات النقدية ،إذ يصبح من الصعب عليها مراقبة العملة المحلية ودعمها، نتيجة لعدم قدرتها على التنبؤ بالمطلوب والمعروض من العملة، خاصة أن تجارة المخدرات من النشاطات الإجرامية التي لا تبدو للعيان ولا يمكن متابعة أو تعرف عناصرها بسهولة.

٥-تتسبب تجارة المخدرات وعمليات غسل الأموال، بظهور الجرائم الاقتصادية أو ما يُعرف،الاقتصاد التحتي،الاقتصاد الخفي،اقتصاد الظل،الاقتصاد الاسود،الاقتصاد غير الرسمي،اقتصاد الباب الخلف.التي يصعب مراقبته أو التأثير في متغيراته؛ وهذا ما يسبب انتشاراً للفساد الإداري والمالي.

٦-تتسبب عمليات غسل الأموال بخسائر مالية ضخمة، نتيجة لتهرّبها من دفع الضرائب،أو الالتزامات القانونية الأخرى والذي يسهم في زيادة العجز في الموازنة العامة.

٧-تتسبب عمليات غسل الأموال بإضعاف الموقف الدولي لأي بلد وهذا ما قد يعرّضه لإجراءات اقتصادية صارمة تفرضها الدول الأخرى. كما أن سوء سمعته الدولية قد يحرمه من القروض والمساعدات التي ربما يكون في أمسّ الحاجة إليها.

٨-اتصاف دولة من الدول بكونها حوضاً لعمليات غسل الأموال قد يحرمها الاستثمارات الأجنبية التي عادة ما تحظى بها الدول ذات الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي.

فالخطر المحدق الذي يخترق إقتصاد العراق بشكل عام والمحافظة بشكل خاص ،هو تدفق العائد من أموال المخدرات غير المشروعة،وإنسيابها إلى أنشطة إقتصادية،ومصرفية مشروعة، من أجل غسيل الأموال وتطهيرها من شوائب الإدانة القانونية ،وقد تصبح العلاقة بعد ذلك عضوية بين الأنشطة الإقتصادية غير المشروعة،والأنشطة المشروعة مما يتيح تسلل تجار المخدرات ومروجيها إلى المؤسسات السياسية،فإذا كان إنموذج الحكومة إستبدادياً أو شمولياً ففي إمكانهم التأثير في مفاتيح السلطة والنفوذ ،أما إذا كان ديمقراطي النزعة فقد يمكنهم شراء المواقع السياسية وأصوات الناخبين.

أن غسل الأموال المتأتية من الاتجار بالعقاقير والمخدرات غير المشروعة ،وغيرها من الجرائم الخطيرة لا تزال مشكلة عالمية تهدد بالخطر أمن المؤسسات والنظم المالية واستقرارها ،وتقوض ركائز الازدهار الاقتصادي وتضعف نظم الحوكمة.وأن ضخامة الاموال الناتجة من عمليات تبييض الاموال والتي تتجاوز الـ ٥٠٠ مليار دولار سنوياً[1] فضلاً عن المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة عنها، دفعت المجتمع الدولي الى العمل على مكافحة هذه العمليات،وحرمان المنظمات الاجرامية من الاستفادة من الاموال غير المشروعة الناتجة عن جرائمها،وذلك عن طريق مكافحة تبييض الاموال.

ثامناً-تاثير المخدرات على البطالة[*]:

أن انتشار المخدرات يساعد على إيجاد نوع من البطالة،وذلك لأن المال إذا استغل في المشاريع العامة النفع تتطلب توفر أيدي عاملة، وهذا يسبب للمجتمع تقدماً ملحوظاً في مختلف المجالات، ويرفع معدل الإنتاج ،أما إذا استعمل هذا المال في الطرق الغير المشروعة ،كتجارة المخدرات ،فإنه حينئذ لا يكون بحاجة إلى أيدي عاملة ،لأن ذلك يتم خفية عن أعين الناس بأيدي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

عاملة قليلة جداً،فان انتشار المخدرات يستهدف التهام حصاد العملية الإنتاجية[١]، وسوء إستعمالها يؤدي إلى إضعاف القدرة على الأداء والتقليل من دقته ،ووصول العامل المتعاطي إلى حالة من الإحساس بالضياع والشعور باللامبالاة والإغتراب عن مواقع الإنتاج، كما أثبتت ذلك نتائج البحوث التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القطر المصري بين العمال ،والطلاب، والتلاميذ[٢].وإذا أراد عدو تدمير شعب فانه يهاجم مواقع الإنتاج الرئيسة بالنسف والتخريب ،فإذ لم يستطع فبا الحيلة والغدر مستهدفاً جوهر العمل ذاته وهو القوى البشرية وتفريغها في مضمون إرادتها وكفاءتها ومهاراتها ،وسبيل ذلك يمكن أن يكون بتشجيع مؤامرات جلب وتهريب المخدرات.

وقد تشكل البطالة تربة مواتية لتفاقم مشكلة سوء استعمال المخدرات،وخاصة بين الشباب العاطلين ،ومما يساعد على ذلك تهميش مجتمع الكبار لهم فيجعل قابليتهم للوقوع في خبرات التعاطي أكثر احتمالاً،والجدير بالذكر أن (٣٠)% من قوة العمل في العالم معطلة عن الإنتاج ،وهناك أكثر من (١٢٠) مليون نسمة مسجلون عاطلون وهناك أيضاً (٧٥) مليون نسمة طالبين للعمل ،وهؤلاء غير ملايين الأفراد غير المسجلين ،إلا أن كثيراً من هؤلاء يقومون بأعمال في القطاع غير الرسمي مما يقلل من نسبياً من غلو المشكلة[٣].

يمكن القول: إن انتشار ظاهرة المخدرات في المحافظة، قد يسهم في تحوّل بعض الموارد الاقتصادية، إلى العمل في مجال المخدرات،وفي إضعاف إنتاجية المتعاطين، وهذا ما ينتج عن نقصان العرض الكلي، وازدياد حدة البطالة، في تلك المحافظة،سيما وأن الأرقام المُعلنة عن حجم البِطالة ومعدلاتها في البصرة تتزايد باستمرار،إذ وصل معدل البطالة في البصرة خلال الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، حوالي ١٥,٥%،١٠,٥%،٧,٩%،١٢,٥%،١٤,٩% على التوالي الجدول(١١).

الجدول(١١) /معدلات البطالة في محافظة البصرة للاعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٨

السنة	معدل البطالة(%)
٢٠٠٣	١٥,٥
٢٠٠٤	١٠,٥
٢٠٠٥	٧,٩
٢٠٠٦	١٢,٥
٢٠٠٨	١٤,٩

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٩، مسح التشغيل والبطالة ،بغداد،٢٠١٠.

كما أن هروب الأموال من داخل البلاد إلى خارجها عبر القنوات المصرفية وغيرها ،يؤدي إلى نقل جزء كبير من الدخل القومي إلى الدول الاخرى،ومن ثمّ تعجز الدول التي تهرب منها راس

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المال،عن الانفاق على الاستثمارت اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين، ومن ثمّ تواجه خطر البطالة في ظل الزيادة السنوية في أعداد الخريجين من المدارس والجامعات، فضلاً عن الباحثين عن العمل من غير المتعلمين، مما يؤدي إلى البطالة.

تاسعاً:اثر المخدرات على العملة المحلية

نتيجة لكون الاتجار في المخدرات،هو من المعاملات المحرمة، والمحاربة دولياً، فإن المتعاملين في هذا المجال،يسعون إلى إخفاء تحركاتهم وطبيعة تعاملاتهم، بهدف تضليل الأجهزة الأمنية،والسلطات الإدارية.ونتيجة لكون الاتجار في المخدرات،قد تطور،ليصبح نشاطاً دولياً،له قوانينه ومنظماته الإجرامية،فإن طبيعة التعامل في هذا المجال،قد أخذت شكلاً دولياً،يتطلب التعامل فيه معرفة جيدة بأسواق المال العالمية،وأسعار صرف العملات الأجنبية،وتحركات العملات الأجنبية،ونحو ذلك من التعاملات ذات الطبيعة الدولية.

ومن هذا المنطلق،فإن انتشار ظاهرة المخدرات، في البصرة، من شأنها أن تستنزف العملات الأجنبية، نتيجة لدفع قيمة الكميات المستوردة بهذه العملات، القابلة للتداول في جميع الأسواق العالمية. وهذا بطبيعة الحال، يؤثر في قيمة العملة المحلية؛ إذ تنخفض قيمتها في أسواق العملات الأجنبية، نتيجة لازدياد المعروض منها. كما أن ازدياد طلب العملات الأجنبية،قد يستنزف رصيد المصارف المركزية، أو المؤسسات المالية المركزية، من هذه العملات؛ وهذا ما قد يقلل من قدرتها على التدخل المباشر، للتأثير في قيمة العملة المحلية، عند الحاجة إلى ذلك.والجدول الآتي يبين قيمة العملة المحلية بالنسبة للدولار العراقي.

الجدول (١٢)/ معدل سعر العملة المحلية تجاه الدولار الأمريكي للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٠)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
دينار عراقي /دولار أمريكي IID\$	١٩٥٧	١٩٣٦	١٤٥٣	١٤٧٢	١٤٧٥	١٢٢٥	١١٩٣	١١٧٠	١١٧٠

المصدر: -البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية،تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١١ .

يتضح من الجدول (١٢) انخفاض أسعار الصرف من ١٩٥٧ دينار/دولار عام ٢٠٠٢،إلى ١٩٣٦ دينار/دولار عام ٢٠٠٣.ولم يأخذ بالارتفاع أو الثبات ألا بعد سقوط النظام السابق،ففي عام ٢٠٠٤ وصل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار إلى ١٤٥٣ وتراجع في عام ٢٠١٠ إلى ١١٧٠ دينارادولار ليصبح سعر الصرف للدينار العراقي شبه مستقر .

إن زيادة الطلب على العملات الأجنبية، التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها، بقصد الإيداع في الخارج في البنوك أو بغرض الاستثمار في الخارج، لها كلّها نتيجة حتمية بارزة هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ومما لا شك فيه، أن انخفاض قيمة العملة المحلية، مع عجز المؤسسات الحكومية المركزية عن الدفاع عنها، من شأنه أن يضعف الثقة العامة بالعملة المحلية، والذي قد يدفع بدوره، المتعاملين بها إلى سرعة التخلص منها، مسبباً ضغطاً إضافياً على قيمة العملة المحلية؛ واستنزافاً إضافياً للعملات الاجنبية، التي عادة ما تكون السلاح الفاعل، لحماية العملة المحلية من التقلبات والتغيرات الهيكلية الخطيرة.

كما أن انخفاض قيمة العملة المحلية، سيسهم في ارتفاع فاتورة الواردات من السلع والخدمات؛ وهذا ما قد يسبب مشاكل إضافية للميزان التجاري بشكل خاص، ولميزان المدفوعات بشكل عام.ونظراً إلى كون محافظة البصرة، تعتمد اعتماداً مباشراً على استيراد حاجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، فإن هذا يعني أن تأثير ظاهرة المخدرات فيها، سيكون أكثر وضوحاً، وأكبر حجماً، خاصة في ظل افتقارها إلى الخبرات الكافية والقدرات المالية، اللازمة لمواجهة الضغوط الخارجية، التي قد تتعرض لها عملاتها المحلية.فضلاً عن أن رواج تجارة المخدرات يترتب عليه تهريب العملة الأجنبية إلى الخارج،فتقل كميتها ويزداد الطلب عليها وتتجه إلى مزيد من الارتفاع ،والذي ينعكس بدوره على القوة الشرائية للعملة المحلية.

يعد تبييض الأموال درباً من دروب الفساد المالي والاقتصادي، لذلك فإن تأثيره على انخفاض معدل الادخار، يظهر بدرجة ملموسة في كثير من الدول النامية، التي يمكن وصفها (بالدول الرخوة) Soft State كما أسماها الاقتصادي ميردال (Myrdal)، التي تشيع فيها الرشاوى والتهرب الضريبي وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وفسادها. وقد أوضح ميردال بصفة عامة أن الفساد يؤثر سلباً على معدل الادخار بشكل ملحوظ، وأعرب عن أسفه لتجاهل كتب ومقالات التنمية والتخلف الاقتصادي لهذا العنصر الهام[١] .

عاشراً:آثر المخدرات في التنمية البشرية

كما توصلت الدراسات المعاصرة إلى أن الوفاة بسبب الجرعة الزائدة من المخدرات تأتي في المرتبة الثالثة كسبب للوفاة بعد أمراض القلب والسرطان. وأن الخسائر الاجتماعية والأخلاقية لتعاطي المخدرات لا يمكن تقديرها بالأموال لأنها أكبر من ذلك بكثير في البصرة كما ذكر مدير دائرة مكافحة المخدرات في مديرية الأمن العام في مقابلة معه أنه في العامين المنصرمين توفي ثلاثون شاباً بسبب تعاطي المخدرات .. ثلاثون شاباً عرفنا عنهم،وماذا عن الذين لم نعرف عنهم ؟ الذين توفوا نتيجة حوادث السيارات بسبب المخدرات وفضلاً عن هذه الخسائر السابقة الذكر.

ولا شك إن الآثار السيئة للتعاطي تمتد إلى الأضرار(بأمن المحافظة) من خلال ما تقوم به عصابات التهريب من محاولات لشراء ذمم الموظفين العاملين في الموانئ ونقاط الحدود وفي مجالات المكافحة عموماً.ونظراً لصعوبة نقل وتهريب المواد الخام ،وهي على شكل أوراق وشجيرات؛ فكان لابد

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

من إختزال وزنها ،وحجمها إلى أقل قدر ممكن فيتم تحويل الأفيون إلى مورفين ،وهيروين وأوراق الكوكا إلى كوكايين،ويتم هذا التحويل بالمعالجات المعملية في مناطق جمع المحاصيل أو في محطات تنقية،فتنقله حتى تضمن الأمان والبعد عن أعين الشرطة،وأن هذه الأنشطة غير المشروعة تتدفق منها أرباح كثيرة تذهب لصالح التجار والمهربين ومن ثمّ، إلى صناديق الجرائم المنظمة التي تدار بإحدث الأساليب التقنية(٢).

تشير بعض الدراسات إلى أن متعاطي المخدرات شكلوا ما نسبته٢٠ % من جملة الجرائم المسجلة في عينة من الدول العربية عام١٩٧٣.أما في البصرة فأن أرقام الإحصائيات الرسمية المنشورة تثير الكثير من الهواجس والقلق، مثلاً،تشير الأرقام الرسمية إلى ازدياد عدد الأشخاص المتهمين في قضايا المخدرات خلال السنوات الأخيرة.ومن أكثر القضايا المنتشرة في محكمه البصرة هي التعاطي ،والاتجار بالمخدرات لغير الاستخدام الطبي،وهي من الإستيرادات الممنوعة والتي يمنع استيرادها إلى العراق بصورة مطلقة ؛بقرارات من وَزارة التجارة تتمثل بقواعد تنظيم الاستيراد في العراق بموجب القرار رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٤،لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة إذ لا يسمح باستيرادها بأي كمية ما لم تصدر وَزارة التجارة إجازة تسمح فيها بالاستيراد(٣).

بالنسبة لأعداد المقبوض عليهم في حيازة المخدرات على مستوى البصرة بلغ ١٠ متهمين عام ٢٠٠٥ ،٣ متهم إيراني الجنسية و٧ متهم عراقي الجنسية،من عدد المتاجرين بالمخدرات،ومن ثمّ ارتفع العدد إلى ٢٢ متهمين في عام ٢٠٠٨،كان ٦ متهم إيراني،و١٥ متهم عراقي،ومتهم واحد جزائري،وكما يوضحها الجدول الاتي:

الجدول (١٣)/المقبوض عليهم في حيازة المخدرات في المحافظة للعام ٢٠٠٥-٢٠١٠

تاريخ إلقاء القبض	جنسية المتهم			
	أيراني	عراقي	أجنبي	المجموع
٢٠٠٥	٣	٧		١٠
٢٠٠٦	-	٤		٤
٢٠٠٧	-	٤		٤
٢٠٠٨	٦	١٥	١	٢٢
٢٠٠٩	-	١٨		١٨
٢٠١٠	-	١٢	-	١٢

المصدر:استخرج الجدول اعتماداً على : مجلس القضاء الأعلى في البصرة ،قسم الجرائم الكبرى،البصرة،بيانات غير منشورة ٢٠١١

وقد حدد القانون العراقي حسب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ أي في ٣٠/ ١٩٦١/٣ المصدقة في الولايات المتحدة ،لقانون ١٩٦١/٢/٦ عقوبة من يتاجر بالمخدرات ويتعاطي المخدرات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

السجن ٤ سنوات وهي جناية ووجود أدله:والمادة ١٤أولاًاب١من المخدراتاتعاقب من يتاجر بالمخدرات بالإعدام أو السجن المؤبد [١].

لذا سن المشرع العراقي عقوبة قاسية بحق من يتاجر ،أو يتعاون بالاتجار بالمخدرات والتي تصل إلى عقوبة الإعدام شنقاً كان هذا قبل أحداث عام ٢٠٠٣ ،أما بعدها فقد سن الحاكم المدني بول برا يمر قراراً الغي فيه عقوبة الإعدام واستبدلها بالسجن مدى الحياة،بيد أن مجلس النواب العراقي أعاد العمل في عام ٢٠٠٦ بعقوبة الإعدام لما تمتاز تلك العقوبة من ردع قوي ولكل شرائح المجتمع ،وقد أنيط بقوات الشرطة المحلية ومراكز الشرطة سابقاً مهمة متابعة عصابات الاتجار بالمخدرات وعلى ضوء ذلك شكلت مديرية التحقيقات الجنائية مكاتب لها من بينها مكتب مكافحة المخدرات والتي بدورها تحيل كافة الأوراق التحقيقية إلى محكمة الجرائم الكبرى والتي تأخذ على عاتقها الفصل في جريمة الاتجار بالمخدرات ومعاقبة الجناة.ومكتب مكافحة المخدرات في البصرة احد هذه المكاتب المهمة في المحافظة .

إذ تشير الإحصاءات الرسمية لوزارة الصحة بالعراق وهي الجهة الرسمية المخولة بالتعامل مع جرائم جلب وتعاطي المخدرات إلى وجود تنامي سريع في عدد حالات الجلب،بغرض الاتجار ،أم الترويج، أم حتى التعاطي عند مقارنة مرحلة ما قبل السقوط بمرحلة ما بعد السقوط[١].

إذ يشير الجدول (١٤) المتضمن إحصاءات القضايا الخاصة بالمخدرات إلى وجود تضاعف لقضايا الجلب والاتجار وحيازة وتعاطي المخدرات للسنوات مابين ٢٠٠٥ ،مقارنة بالسنوات ٢٠١٠.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول (١٤)/الكشف السنوي لقضايا التعاطي والاتجار بالمخدرات في البصرة للسنوات٢٠٠٥-٢٠١٠

نوع التهمة	٢٠٠٥	عدد القضايا	٢٠٠٦	عدد القضايا
تعاطي		٧		٢
الاتجار		3		2
حيازة وتعاطي		-		-
نوع التهمة	٢٠٠٧	عدد القضايا	٢٠٠٨	عدد القضايا
تعاطي		٣		١٣
الاتجار		1		8
حيازة وتعاطي		-		-
نوع التهمة	٢٠٠٩	عدد القضايا	٢٠١٠	عدد القضايا
تعاطي		٨		٩
الاتجار		9		3
حيازة وتعاطي		1		-

المصدر:من عمل الباحثة استناداً إلى وزارة المالية (هيأة الكمارك) بيانات غير منشورة٢٠١١.

فعلى سبيل المثال:في عام (٢٠٠٥) كانت قضايا تعاطي المخدرات ،(٧) قضية فقط ،بينما تضاعفت عام ٢٠٠٨،ووصلت إلى (١٣) قضية.وكذلك الحال للاتجار بالمخدرات،فقد تزايدت من (٣) قضية إلى (٨) قضية للمرحلة نفسها،بينما كانت القضايا عام ٢٠٠٩ للحيازة (١) قضية في حين لم تكن هناك أي قضية للحيازة.

يتضح من خلال متابعة الجدولين (١٣)(١٤) أن عدد قضايا المخدرات ومرتكبيها والكميات المضبوطة سواء كانت (الاتجار بالمخدرات،أو جلب المخدرات،أو الحيازة أو التعاطي ،أو الجرائم المسجلة ضد مجهول) في تنامي مستمر تقريباً خلال الفترة المقارنة بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، حتى عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ حيث يتضح جلياً مدى الارتفاع المضطرد في هذه القضايا ومرتكبيها ،إذ كان إجمالي قضايا المخدرات بكافة أنواعها في عام ٢٠٠٥ هو١٠ قضية ارتكبها ١٠ متهماً وفي عام ٢٠١٠ بلغت ١٢ قضية والمتهمون بها ١٢ متهماً ،وكذلك سجل ارتفاعاً متنامياً بحجم المواد المخدرة المضبوطة (المزيد من الإيضاح تابع الجداول السابقة)

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وقد اختلفت الآراء حول علاقة المخدرات بالجريمة وهل هي علاقة سببية بين المقدمات والنتائج؟ أم علاقة ارتباط بين مثير واستجابة؟ أم أنها عامل مساعد لا تتم الجريمة إلا بحدوثه؟ ولكل هذه التساؤلات من نتائج الدراسات ما يثبتها ومنها ما ينفيه. وما دام الأمر كذلك وفيه حيرة منهجية، فإنه على الأقل وجدنا من الدلائل ما يثبت –خاصة في العقدين الأخيرين بعد استشراء الظاهرة عالمياً وسوء الاستعمال المفرط بالنسبة للمخدرات المصنعة والمواد النفسية المنشطة– أن ثمة جرائم تحدث قبل التعاطي وأخرى بعدها وأغلبها يرتبط بأمرين:

الأول يتعلق بجلب المخدرات وتوزيعها، والثاني يتعلق بعملية الاستهلاك. وتبدأ الجرائم الخاصة بالجلب والتوزيع من التجريم القانوني لها، وترتبط بالجرائم ضد الأشخاص بالقتل والأذى البالغ أثناء الاصطدام مع قوات المطاردة لعصابات المهربين، أو في مواقف الصراع الذي يحدث أحياناً بين هذه العصابات، وكذلك توريط العديد من الأحداث والشباب في عصابات التوزيع والتسويق. وأخيراً وليس آخراً جرائم التربّح من جراء أنشطة غسيل أموال والتي فطن إليها أخيراً كبار التجار والمهربين.

اذن هناك روابط وثيقة بين الإرهاب الدولي والإتجار غير المشروع في الأسلحة من جانب،والاتجار غير المشروع في المخدرات من جانب أخر،إذ أن تجارة المخدرات أحد أبرز مصادر تمويل النشاطات الإرهابية.كما ثبت جنائياً أن المخدرات هي أبرز عوامل الدفع نحو إقتراف مختلف أنواع الجرائم ،فالمدمن لا يتورع عن إرتكاب جرائم القتل ،أو السرقة في سبيل الحصول على مبتغاه وهذا يحصل نتيجة إيقاع الكثير من أطفال وشباب الشوارع بشباك المخدرات، وإعطائها لهم من دون ثمن حتى ما أدمنوا قطعوا عنهم المخدرات مما يجعل هؤلاء الأطفال والشباب يقدمون على مختلف الأفعال والسلوكيات المنحرفة في سبيل الحصول على المخدرات، وهذا جل ما تبتغيه العصابات الإرهابية الدولية في تجنيدهم لتنفيذ مخططاتها الإجرامية [١].

وأفاد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عن الشباب والجريمة والعدالة، بأن سلطات الدول المشاركة قلقة للغاية بسبب مصاحبة ازدياد معدل الجريمة بازدياد استهلاك العقاقير المخدرة. وأشير أيضا إلى أنه كثيراً ما يرتكب مسيئو استعمال العقاقير جرائم تتصل بتعودهم تعاطي المخدرات، وخاصة من أجل الحصول على العقاقير أو المال الذي يشترونها به. وقد ارتبط ذلك بما شهدته محافظة البصرة منذ عام ٢٠٠٣ من عمليات ارهابية عديدة والجدول الأتي يبين جرحى وشهداء تلك العمليات:

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول(١٥)/عدد شهداء العمليات الإرهابية في البصرة للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٠

السنة	رجال	نساء	اطفال	مجموع
٢٠٠٨	٥١٣	٦٢	٢٩	٦٠٤
٢٠٠٩	١٥٣	٣١	١٣	١٩٧
٢٠١٠	١٤٢	٣٩	٢٤	٢٠٥

المصدر: تم إعداد الجدول استناداً إلى :جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الإحصائية ،إحصائية التنمية البشرية،٢٠١١

وقد بلغ عدد الشهداء نتيجة تلك العمليات الارهابية ٥١٣ شهيد بالنسبة لرجال و٦٢ شهيدة بالنسبة لنساء من ٦٠٤ مجموع الشهداء في البصرة للعام ٢٠٠٨ وكما يوضح الجدول ادناه عدد جرحى العمليات الإرهابية.

الجدول(١٦) /عدد جرحى العمليات الإرهابية في البصرة للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٠

السنة	رجال	نساء	اطفال	مجموع
٢٠٠٨	١٥٦١	١٩٨	٢١٤	١٩٧٣
٢٠٠٩	٢٣٥	٢٠	٤٦	٣٠١
٢٠١٠	٥٨٦	٧٥	٥٦	٧١٧

المصدر: استخرج الجدول استناداً إلى جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الإحصائية ،إحصائية التنمية البشرية،بغداد،٢٠١١.

وانطلاقاً مما جاء في أعلاه، يمكن القول بأن محافظتنا تعرضت خلال الأعوام القليلة الماضية إلى هجمة شرسة،استهدفت قواها الحيوية، وتعطيل إمكاناتها،وتخريب اقتصادها ،وذلك بتفشي ظاهرة تعاطي المخدرات بين بعض فئات المجتمع وخاصة الشباب،والتي تسهم في تدهور البيئة الاقتصادية البصرية، وتجعل البصرة تعمل في ظل هذه البيئة غير الملائمة وتتحمل جراء ذلك تكاليف اقتصادية،واجتماعية باهضة.مما يشكل أكبر تهديد للأمن الاقتصادي البصري.ومن ثمّ سيؤدي إلى تهميش وزن هذا الاقتصاد،وزيادة اختلالات هيكل الانتاج البصري، وزيادة تواضع منجزات العمل الاقتصادي البصري،وزيادة التفكك في العلاقات الاقتصادية.

لعل ما عرضناه آنفاً خير دليل على صحة ما طرحناه من خطورة الإدمان على الفرد والمجتمع من الناحية الاقتصادية وهذا ما يدعونا جميعاً إلى المساهمة في تلافي أبعاد هذه المشكلات.للوصول لمزيد من النمو والتنمية الاقتصادية ولمزيد من الأمن الاقتصادي في البصرة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:الاستنتاجات

في ضوء النتائج التي تم عرضها تستنتج الباحثة:

١-لا يزال العمل الإحصائي في موسساتنا الصحية ضعيفاً ويتضح ذلك من خلال عدم وجود احصائيات حول الإدمان في ثمان محافظات، كما أن إحصائيات بعض المحافظات كانت ضعيفة جداً مثل كركوك التي سجلت فيها حالة واحدة فقط سنة ٢٠٠٨ ولم تسجل أي حالة سنة ٢٠٠٧ .

٢-هناك عدة عوامل لمشكلة المخدرات تهدد الأمن الاقتصادي الاجتماعي والاسري داخل المجتمع البصري.

٣- أن مشكلة المخدرات كثير ما ينظر إليها باعتبارها مشكلة اجتماعية بالدرجة الأولى ،لكن بحثنا يبين أنها تنطوي على كذلك على عواقب اقتصادية وخيمة تؤثر على تطور البلد العام .

٤-الإدمان مشكلة اقتصادية، لان الشخص المدمن على استعداد لدفع أضعاف قيمة المادة المدمنة لكي يحصل عليها كما أن إنتاج هذا الشخص يقل، ويتدهور مما يسبب ايضاً فقدان وظيفته وضياع مصدر رزقه ونتيجة ذلك لا يستطيع القيام بالتزاماته العائلية فيودي إلى انهيار الأسرة وفقدان الأمن المادي والمعنوي لأعضاء اسرتة .

٥-إذا كانت المخدرات تهرب إلى المجتمع البصري من مصادر خارجية ،فأن مبالغ كبيرة تخرج من المجتمع عادة في صورة عملة أجنبية مهربة عن طريق تهريب السلع، فكمية المبالغ التي تهرب إلى الخارج ثمناً لهذه المواد هي خطر على إقتصاد المحافظة ، ومما يؤسف حقاً إن هذه المبالغ التي قد تصل إلى ملايين الدولارات كل عام ثمناً لمواد فتاكة لإفراد المجتمع وأمنه الاقتصادي.

٦-هذا فضلاً عن التأثير المدمر في كيان الأسرة الاقتصادي ،فالتعاطي يؤثر في إنتاجية الفرد كماً وكيفاً ، ومع إنتاجية المجتمع كذلك ،وعلى برامج التنمية الشاملة لاسيما في البصرة ، كذلك فان الاتجار بالمخدرات يفقد المجتمع رؤوس أموال ضخمة كان من الممكن الإنتفاع بها في أعمال التنمية.

٧-إن انتشار المخدرات والاتّجار بها وتعاطيها يؤدي إلى زيادة الرقابة من الجهات الأمنية إذ تزداد قوات رجال الأمن،ورقباء السجون، والمحاكم، والعاملين في المصحات ،والمستشفيات، ومطاردة المهربين للمخدرات تجارها ،والمروجين، ومحاكمتهم ،وحراستهم في السجون ورعاية المدمنين في المستشفيات تحتاج إلى قوى بشرية ومادية كثيرة للقيام بها وذلك يعني أنه لو لم يكن هناك ظاهرة لتعاطي وانتشار أو ترويج المخدرات لأمكن هذه القوات إلى الاتجاه نحو إنتاجية أفضل ونواحي صحية أو ثقافية بدلاً من بذل جهودهم في القيام بمطاردة المهربين ومروجي المخدرات وتعاطيها ومحاكمتهم ورعاية المدمنين وعلاجهم.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٨-انتشار ظاهرة المخدرات، يصاحبه، نتائج سلبية، تتعرض لها ميزانية الحكومة بشكل خاص، والاقتصاد القومي بشكل عام.

٩-المخدرات تستنزف الأموال وتؤدي إلى ضياع موارد الأسرة بما يهددها بالفقر والإفلاس.

١٠-إن المخدرات تضطر المجتمع إلى أن يعمل ضدها ويقاومها ويخفف من تأثيرها ..مثل برامج العلاج والوقاية من المخدرات وكذلك الأعداد المتزايدة من رجال الأمن الذين يتم تجنيدهم وإعدادهم لمواجهة جريمة المخدرات تشكل كلفة هائلة ..

ثانياً :- التوصيات

لقد تطرق هذا البحث إلى امثلة من اثار المخدرات في الأمن الاقتصادي البصري وفي خاتمة هذا البحث يأتي استعراض لبعض التوصيات والمقترحات المناسبة والتي تأمل الباحثة أن يؤخذ بها للإستفادة منها:-

١-العمل على فرض الرقابة المشدّدة على تهريب المخدرات ،وبيعها في الأسواق ،ومراقبة الحدائق والساحات العامة، والمقاهي، والأحياء التي يتعاطى فيها الشباب المخدرات بأنواعها كافة، وفرض العقوبات المشددة على من يمهد الطريق أمامهم في التعاطي.

٢-ضبط الحدود مع الدول المجاورة للعراق ، ومراقبة وتفتيش الأشخاص والسيارات الداخلة والخارجة من العراق.

٣-تفعيل القوانين الصارمة بحق تجار ومروجي المخدرات ،والأخذ بمبدأ علانية تنفيذ العقوبات عليهم في الاماكن التي جرى ضبطهم فيها.

٤- بدأت تنتشر بين فئة الشباب وهي تدخين الاركيلة التي ممكن أن تدخن من خلالها المخدرات ضرورة الاسراع في اتخاذ الاجراءات الوقائية للحد من تلك الظاهرة .

٥-تكثيف الرقابة على الصيدليات والمذاخر والدلالات (كانها صيدليات متنقلة) من قبل وزارة الصحة .

٦-تأسيس المزيد من المؤسسات والمراكز البحثية التي تتولى دراسة الظواهر المهددة للامن الاقتصادي مثل: العنف، والادمان ،والطلاق، والامراض النفسية.

٧-تركيز الجهات المعنية لحل المشكلات البنيوية التي تهدد الأمن الاقتصادي ،مثل البطالة واختلال التركيبة السكانية في المجتمع البصري.

٨-اسأل نفسي دوما:لما لا تقوم البصرة بأخذ برامج التوعية من الدول الخليجية؟ التي عانت، وما زالت تعاني من مشكلة المخدرات والتعاطي.... داعية مجلس النواب إلى تشريع قانون يتضمن عقوبات رادعة بحق مروجي المخدرات للحد من تداولها؟ لماذا؟ لا نتعلم من الدول كيف نتخذ إجراءات صارمة لمكافحة هذا النشاط. ففي إسبانيا هناك قانون يسمح لسلطاتها بأن تصادر ثروات وممتلكات المهربين ودفعها في حسابات صندوق خاص بتمويل المجهودات الهادفة إلى مكافحة زراعة وتجارة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

هذه المادة السامة وما أحوجنا في العراق إلى إنشاء صندوق مماثل لتمويل مشاريع زراعة بديلة في المناطق التي يحتلها مهربو المخدرات، لأن ما يتم حجزه من ممتلكات وعقارات ومبالغ مالية من شأنه أن يساعد على إنجاز العديد من المشاريع .

٩ – كما تقترح الباحثة.دعوة جامعة البصرة بتكثيف الدراسات والبحوث حول موضوع المخدرات والقيام ببحوث مماثلة،وعقد الندوات واللقاءات العلمية والدورات التدريبية المتعلقة بظاهرة المخدرات.

١٠– وقد توصي الباحثة بتفعيل دور المؤسسات التعليمية في توعية الطلاب بأضرار العقاقير المنبهة من خلال عقد الندوات والتعاون بين المرشدين في المدارس.

١١–وأن مراقبة المخدرات ضرورية لنجاح التنمية في العراق.لأن التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في بلد ما مستحيلة بدون نظام فعال لمراقبة المخدرات وأن المخدرات غير المشروعة تؤدي إلى عدم استقرار اقتصاد البلد والدولة والمجتمع بكامله .

المصادر

المصادر العربية

أولاً:القران الكريم

١– سورة النحل، الآية (١١٢)

٢– سورة قريش، الآيات (١ – ٤)

ثانياً:المراجع

٣– الاصفهاني ،الراغب (د.ت) المفردات في غريب القران ،كتاب الالف

٤–القزويني ،الحافظ ابو عبد الله محمد بن يزيد ،ابن ماجه (د.ت) سنن ابن ماجه،تحقيق محمد فؤاد عبد الله، القاهرة ،دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني

ثالثاً:الكتب:

٥–الجميلي د.فتحية ، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة،الطبعة الاولى (عمان ،دار وائل للنشر ٢٠٠١)

٦–الامبوس ،ميشيل هار؛ اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، ترجمة د. أحسان محمد الحسن وآخرون ، (بغداد، بيت الحكمة ، ٢٠٠١)

٧–حريز ،محمد الحبيب،واقع الامن الفكري ،وثائق الاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول(،المدينة المنورة ،الامن الفكري بالتعاون مع جامعة طيبة،٢٠٠٤)

٨–حمود ،خضير كاظم،السلوك التنظيمي،(عمان،دار الصفاء للنشر والتوزيع،٢٠٠٢).

٩–رباح د. غسان: قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد، الطبعة الأولى(دار الخلود، ١٩٩٩)

١٠–عبد الجبار ناسو صالح سعيد،سمير ؛المخدرات (الموت الزاحف) ،دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ،(بغداد ،مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،٢٠٠٥)

١١–مرسي ،د. فؤاد: الرأسمالية تجدد نفسها ، (الكويت ،عالم المعرفة ، ١٩٩٠)

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

١٢-نجم ،د. محمد صبحي ؛ أصول علم الإجرام وعلم العقاب ، (الأردن دار الثقافة للنشر والتوزيع، ،٢٠٠٦)

رابعاً:الدوريات

المجلات:

١٣-الاسدي ، د.سعيد جاسم،ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق- مع بناء برنامج علاجي وقائي للحد منها ، مجلة رسالة الرافدين العدد الثاني،السنة الاولى،مطبعة الارشاد الحديثة،بغداد، اذار ٢٠٠٥

١٤-الثورة صحيفة،ثقافة التربية الامريكية...المخدرات في المدارس،.٢٠٠٨

١٥-الجابري ،د.قصي،التخصيصات الاستثمارية في العراق،هل تستهدف الفقراء؟،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،السنة الثامنة،العدد ٢٧ ،جامعة المستنصرية،كلية الادارة والاقتصاد،٢٠١٠

١٦-السواس ،عبد الحليم احمد،الكوكايين،من الكوكاكولا إلى الإدمان-دراسة علمية شاملة لتاريخ استخدام الكوكايين وخواصه وتأثيره الدوائي والسّام على الإنسان والطرق المخبرية للكشف عن المخدرات بشكل عام (والكوكايين بشكل خاص) وتحليل نتائجها.جامعة أم القرى-مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية قسم العلوم الطبية،.١٩٩٦

١٧-المحامي ،محمد،المخدرات باتت تدق ناقوس الخطر في البصرة- ٢٠% من طلبة الاعداديات والكليات يتعاطون المخدرات ،جريدة مداد، السنة السادسة، العدد ٤٥ ،أيار ٢٠١٠

١٨-المشهداني ،د. أكرم عبد الرزاق ؛ المخدرات الإرهاب الأكبر، جريدة الاتجاه الآخر، العدد ٢٧٨، بغداد ٢٠٠٦/٧/١

١٩-عبد الحسيني ،مقادر احمد، مجلة كلية المامون الجامعة ،العدد ١٦ كلية المامون الجامعة العراق، بغداد ٢٠١٠

٢٠-عبد المطلب ،د.ممدوح عبد الحميد،جرائم تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية -دراسة مقارنة،مجلة الحقوق-العدد الاول،السنة ٢٩ ،جامعة الكويت،مجلس النشر العلمي،٢٠٠٥

٢١-الهويمل ،ابراهيم بن سليمان،مقومات الامن في القران الكريم،المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ،المجلد ١٥ ،العدد ٢٩، منشورات نايف العربية للعلوم الامنية ،٢٠٠٠ محرم،١٤٢١.

الجرائد

٢٢-الوقائع العراقية ذي العدد ٤٠٦٤ في ٢٠٠٨.١٣١٣

٢٣-جودة ،د.ندوة هلال،قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة لعام ٢٠٠٧ ،مجلة الغري،جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد،المجلد الثاني،العدد ١٤ ،السنة الخامسة،٢٠٠٩

٢٤-عين البصرة ،مكتب مكافحة المخدرات في البصرة جهود مثمرة ، السنة الأولى العدد الثالث ،٢٠١٠١١١٢٣

٢٥-عين البصرة -المديرية العامة لشرطة قسم العلاقات والإعلام السنة الأولى – العدد الثالث- الأحد ٢٩-٨-٢٠١٠

٢٦-عين البصرة ،القبض على عصابة لتهريب مخدرات في البصرة ، قسم العلاقات والأعلام في مديرية شرطة البصرة ،العدد ١ أيلول ٢٠٠٨

خامساً:الاطاريح:

٢٧-انيس شهيد محمد،مظاهر السلوك الانحرافي بعد تغير النظام السياسي في العراق،رسالة ماجستير غير

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

منشورة ،جامعة القادسية ،قسم علم الاجتماع ،٢٠٠٣

٢٨-العزاوي ،أفراح جاسم ؛ تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة(عواملها وآثارها) ، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١

٢٩-المحمداوي ،خالد حنتوش ؛ الإتجاهات المستقبلية للطلاب نحو الهجرة خارج العراق ، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع ، كلية الآداب ،جامعة بغداد ، ١٩٩٦

٣٠-المطيري،،صقر بن هلال ،جريمة غسيل الاموال(دراسة حول مفهومها ومعوقات التحقيق فيها واشكاليات تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها،رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا،قسم العدالة الجنائية، الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ٢٠٠٤

٣١-حسن ،باسمة كزار،سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٧،رسالة ماجستير،جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد،٢٠٠٩ .

سادساً:المؤتمرات

٣٢-القليطى، سعيد على حسن ،التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية،مؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني ،الرياض ،٢٠٠٧.

٣٣-احمد ،د. حويتي ،تاثير المخدرات على الامن العمومي والاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، الندوة الوطنية حول دور المجتمع المدني في الوقاية من المخدرات للفترة ٢٦-٢٧ ،٢٠٠٧ ،الجزائر،جامعة الجزائر،٢٠٠٧.

٣٤-سيدبي ،د.جمال رجب،الندوة العلمية المخدرات والأمن الاجتماعي – الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإدمان وتعاطي المخدرات، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات العلمية جمهورية مصر العربية السويس ٢٠٠٩

سابعاً:المقابلات:

٣٥-مقابلة مع احد المتعاطين في سجن البصرة الإصلاحي،بتاريخ،الاحد ٢٠١٠١١٢١٥

٣٦-مقابلة مع د.عقيل الصباغ،مدير قسم الامراض النفسية، في مستشفى البصرة العام ،الاربعاء،٢٠١٠.١٧١٧

٣٧-مقابلة مع عدد من المدمنيين في سجن البصرة الاصلاحي ،بتاريخ، ٣-٩-٢٠١١ ساعة ٩

٣٨-مقابلة مع القاضي علي عبد الأمير الكعبي،بتاريخ ٣-٧-٢٠١١ ساعة ٩ المجلس الأعلى للقضاء في البصرة – قسم الجرائم الكبرى.

٣٩-مقابلة مع العقيد كريم الزيدي الناطق الإعلامي في قيادة شرطة البصرة يوم الثلاثاء ١٤ /٢٠١١/٦ ساعة ١٠,٣٠

٤٠-مقابلة مع عدد موظفي مركز سارة للصدمات بتاريخ،الأربعاء،٢٠١٠١٧١٧.

ثامناً:الدوائر:

٤١-مجلس القضاء الأعلى ،قسم الجرائم الكبرى

٤٢-مديرية شرطة البصرة،مكتب مكافحة المخدرات ،النشرة الإحصائية لمشكلة المخدرات جدول(١)

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بيانات غير منشورة لعام ٢٠١١.
٤٣-مديرية التحقيقات الجنائية امكتب مكافحة المخدرات-بصرة
٤٤-وزارة المالية ،هياة الكمارك العامة في البصرة ،بيانات غير منشورة ٢٠١١.
٤٥-وزارة الصحة ،وحدة الإحصاء الحياتي في مركز وزارة الصحة.
٤٦-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٩، مسح التشغيل والبطالة ،بغداد،٢٠١٠
٤٧-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،ستراتيجية التنمية الوطنية،٢٠١١-٢٠١٤،بغداد،٢٠١٠.
٤٨-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي :الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق،اذار ٢٠٠٩
٤٩-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي :الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،،المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧
٥٠-جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية ،٢٠١١
٥١-البنك المركزي ،التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٠
٥٢-مجلس القضاء الأعلى في البصرة ،قسم الجرائم الكبرى
٥٣-البنك المركزي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ،تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١١ .

تاسعاً التقارير:

٥٤-كتاب وزارة الصحة ،معهد الطب العدلي،ذي العدد م.و.ط١٥أد٤١٤٩٠٤١المعنون إلى المديرية العامه لشرطة محافظة البصرةامكتب مكافحة المخدرات.
٥٥- كتاب وزارة الصحة،معهد الطب العدلي،المرقم ٤١١١١١٠ في ٢٠٠٨١٥١١٨،بغداد المرسل إلى مديرية التحقيقات الجنائية امكتب مكافحة المخدرات-بصرة.

عاشراً: شبكة المعلومات الدولية:

٥٦-المختار، فاضل ،جريدة القبس العدد١٢٥٣٢ ، البصرة ،٢٠٠٩.
htm.١٢٠٣٢٠٠٩=date&H:\httpwww.alqabas.com.kwArticle.aspxid=480631
٥٧- الكاش ،علي ؛ الدور التخريبي الايراني في العراق (تجارة المخدرات) ، شبكة المعرفة الدولية (الانترنيت) http://www.arax-teleCom.com
٥٨-المعرفة ،عالم (٢٠٠٧) احصائيات عن الخمر والمخدرات،موقع متاح على الانترنت ،شبكة المعلومات الدولية،بتاريخ ٢٩-١-٢٠٠٩ http//www.alm3refh.com/vb/t1126.html.
٥٩-عبد المتعال ،د.صلاح، الأبعاد الأجتماعية والنفسية والتربوية لتعاطي المخدرات، شبكة المعرفة الدولية (الانترنيت)http://www.aljazera.net/NR/exeres
٦٠ - http:www//ncys.ksu.edu.sasitesncys.ksu.edu.safilesdrugs.pdf

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المصادر الانكليزية

-61 (Challenge of the World Poverty, (1970 :Myrdal G Allen Lane and Penguin Pres
62 .journal of- Brook,J,S &,others predictors of Drug Use Among south African Adolescents .Journal of adolescents ,Health,38(1)2634 adolescents .2006,
-63 Crockett,l.j &.others linking self-Regulation and Risk proneness
to Risky sexua Behavior :pathways Through peer pressure and Early substance Use. Journal of Research of Research on
Adolescence .2006
-64Coun ,Mac, R.J .Drugs and the law: Psychological analysis of drug prohibition. Bull, 1993

-65 Mufti .K.A.The Role& Direct and Indirect Factors in the Epidemiology of Addiction and the importance of Training in the prevention and Treatment of Addiction.Paperpresented to the International Conference on Noctotice,Psycychotropic Drugs and smoking haggard to new generation,Istanbul,Turkey.29thAugust-1stSEP 1998.

Vienna international centre,2003-66 Nations unies service information
-67United Nation conference, the Drug problem, 1995
-68 United Nation conference, social development ,summit3 ,Copenhagen,1995

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com